مصـــرفيـة مشـــرقـــة

التقـريـر السنـوي ٢٠٠٧

BBK
بنك البحرين والكويت

www.bbkonline.com

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسي آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

المحتـويات

٠٢ المؤشـرات الماليـة | ٠٤ كلمـة رئيـس مجـلس الإدارة | ٠٨ أعضـاء مجـلس الإدارة
١٠ تقريـر الإدارة التنفيذيـة | ١٨ الهيئـة الإداريـة | ٢٠ إستعراض النتائـج الماليـة
٢٤ إدارة المخـاطر | ٢٨ أحكام المراقبـة وبيـانات إضافيـة وفقاً لمتطلبـات الإفصـاح
٣٦ تقريـر مدققـي الحسـابات المستقلـين إلى السـادة المساهمـين | ٣٨ الميزانيـة الموحـدة
٣٩ قائمـة الدخل الموحـدة | ٤٠ قائمـة التغـيرات في الحقـوق الموحـدة
٤٢ قائمـة التدفقـات النقديـة الموحـدة | ٤٣ إيضاحـات حـول القوائـم الماليـة الموحـدة
٧٩ محـضر إجتمـاع الجمعيـة العامـة العاديـة وغير العاديـة

تصميم وطباعة
أورجين كومينيكيشن جروب

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الإبتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية إحتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله فنحن لن نساوم على إلتزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي من أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والإحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مباديء العمل وخدمة الزبون وسرعة إتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق إلتزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسئوليات والأداء الجيد في نفس الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المجدين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على إستخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تعيننا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية بإستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

صافي إيرادات التشغيل
ملايين الدنانير

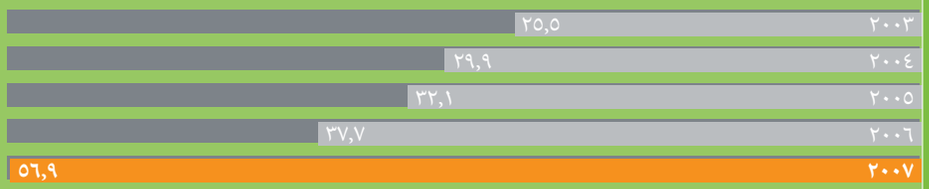

مصروفات/إيرادات
نسبة مئوية

المؤشـرات المـالية

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ملخص بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
صافي دخل الفوائد	٢٦,١	٢٩,٥	٣٥,٧	٤٢,٢	**٥٠,٦**
إيرادات أخرى	٢١,٤	٢٣,٦	٢٠,٢	٢٢,٢	**٣٧,٠**
مصروفات تشغيلية	٢٢,٠	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٦,٧	**٣٠,٦**
صافي الربح العام	٢٣,٣	٢٥,٧	٢٩,٣	٣٢,٨	**٣٠,٠**
أرباح الأسهم	٪٣٠	٪٣٥	٪٣٥	٪٤٠	**٪٢٧**
ملخص الميزانية العمومية (مليون دينار بحريني)					
مجموع الموجـودات	١,٣١٤	١,٤٢١	١,٤٩٩	١,٦٩٤	**٢,٠٩٣**
صافي القروض	٦٥٩	٧٦٥	٧٩٥	٩٣٨	**١,١٢٨**
إستثمـارات	٤١٥	٤٠٧	٤٩١	٤٩٥	**٤٩٤**
ودائـع	٨٢٣	٨٩٠	٩١٧	١,٠١٨	**١,٢٦٩**
قروض الأجل	٣٨	-	-	-	-
إقتراضـات لأجـل	٤٧	٩٤	٩٤	٢٣٦	**٣٣٩**
الحقوق	١٤٢	١٥٨	١٧٣	١٨٨	**٢٣٧**

مجموع الموجودات
ملايين الدنانير

الحقـوق
ملايين الدنانير

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الربحيـة					
العائد على السهم الواحد (فلس)	٤١	٤٥	٤٦	٤٧	**٤٣**
نسبة مصروفات التشغيل للإيرادات	٪٤٦,٣٠	٪٤٣,٧٠	٪٤٢,٥٧	٪٤١,٤١	**٪٣٤,٩٧**
نسبة العائد على متوسط الموجودات	٪١,٨٣	٪١,٨٣	٪١,٨٦	٪١,٨٦	**٪١,٥١**
نسبة العائد على متوسط الحقوق	٪١٧,٨٠	٪١٧,٨٠	٪١٨,١٥	٪١٩,١٣	**٪١٦,٠٢**
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	٣٢,٧٢٥	٣٦,٦١٠	٤١,٧٩٧	٤٣,١١٥	**٣٤,٤٠٥**
رأس المـال					
ملاءمة رأس المال	٪١٦,٧٣	٪١٨,٨٢	٪١٩,٥٧	٪١٦,٢٠	**٪٢٣,٢٩**
نسبة الحقوق إلى مجموع الموجودات	٪١٠,٨٠	٪١١,١١	٪١١,٥٥	٪١١,٠٨	**٪١١,٣٣**
نسبة المطلوبات إلى الحقوق	٪٥٩,٦٣	٪٥٩,٧٣	٪٥٦,٤٦	٪١٢٥,٥٤	**٪١٤٣,٠٩**
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
نسبة القروض والسلفيات إلى مجموع الموجودات	٪٥٠,٢٠	٪٥٣,٨٢	٪٥٣,٠٤	٪٥٥,٣٨	**٪٥٣,٨٩**
نسبة الإستثمارات بعد حسم أذونات الخزانة إلى مجموع الموجودات	٪٢٥,٧٠	٪٢٦,٤٧	٪٣١,١٤	٪٢٦,٨٧	**٪٢٢,٤١**
نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات	٪٣٢,٤٠	٪٢٩,٤٢	٪٣٣,٨٤	٪٣٠,٥٨	**٪٣٥,٤٦**
نسبة الودائع من غير البنوك إلى - مجموع القروض والإستثمارات	٪٨٦,٠٤	٪٨٢,٢٩	٪٧٦,٤٦	٪٨٦,٦٩	**٪٩٢,٠٤**
هامش الربح الصافي	٪٢,٣٠	٪٢,٢٩	٪٢,٤٨	٪٢,٥٨	**٪٢,٦٠**
عدد الموظفين	٧١٢	٧٠٢	٧٠١	٧٦١	**٨٧٣**

إلى حضرات المساهمين الكرام

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي السادس والثلاثين لبنك البحرين والكويت للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. لقد استطاع البنك في هذه السنة أن يحقق نمـوًا كبـيرًا في إجمالي العائدات بالرغم من تأثر صافي الأرباح سلباً بسبب التقلبات التي شهدها الاقتصاد العالمي من جرّاء ما واجهته الأسواق الأمريكية من المشاكل الناتجة عن أزمة الديون العقارية الأقل جودة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

أما على الصعيد الإقليمي فقد نجمت أوضاع اقتصادية إيجابية ساعدت على خلق مناخ تشغيلي ملائم كان من شأنه التقليل من التأثيرات السلبية الناتجة من الصعوبات الدولية السائدة. ولقد ساهمت هذه العوامل وبشكل ملحوظ في النتائج المالية للبنك لهذا العام، بالإضافة إلى ما قام به البنك من التحسينات المستمرة في كفاءته التشغيلية، وتركيزه المتواصل على تطوير وتحسين خدمات الزبائن، كل ذلك إلى جانب ما بدأ البنك يجنيه من ثمار النمو في إستراتيجيته الحالية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من الأوضاع العالمية الصعبة فإننا قد تمكنا من إنهاء عام ٢٠٠٧ بمركز مالي قوي وقاعدة راسخة في الجوانب التشغيلية والتنظيمية بحيث يمكننا أن ننظر إلى المستقبل بكل ثقة واطمئنان.

النتائج المالية

لقد حقق البنك مع نهاية عام ٢٠٠٧ ربحًا صافيًا بلغ ٣٠,٠ مليون دينار بحريني، أي بواقع ٨,٤٪ أقل من الربح الصافي لعام ٢٠٠٦ وذلك بسبب الانتكاسة الكبيرة في الأسواق المالية العالمية. وقد بلغ صافي الإيرادات ٨٧,٦ مليون دينار بحريني مقابل ٦٤,٤ مليون دينار بحريني لعام ٢٠٠٦، بينما ارتفعت نفقات التشغيل بواقع ٣,٩ مليون دينار بحريني، أي بنسبة ١٤,٧٪ أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦، لاستمرار البنك في الاستثمار في ميادين تطوير أنشطته. كما ارتفع صافي المخصصات من ٤,٩ مليون دينار بحريني إلى ٢٧,٤ مليون دينار بحريني تمشّيًا مع إستراتيجية البنك في احتساب مخصصات واقعية ومتحفظة مقابل أصول غير منتظمة.

وارتفع مجموع الموجودات مع نهاية العام بنسبة ٢٣,٥٪ ليصل إلى ٢,٠٩٣ مليون دينار بحريني، بينما ارتفع مجموع حقوق المساهمين بنسبة ٢٦,٣٪ ليبلغ ٢٣٧ مليون دينار بحريني. أما مجموع الأرباح الموحدة لعام ٢٠٠٧ فقد أدى إلى تحقيق نسبة ١٦,٠٪ من العائد على متوسط حقوق المساهمين لعام ٢٠٠٧ مقابل نسبة العائد (١٩,١٪) التي تم تحقيقها على متوسط حقوق المساهمين في عام ٢٠٠٦. وقد بلغت القيمة السوقية لرأس مال البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، ٤٩٧ مليون دينار بحريني أي بواقع ٦٤٩ فلسًا للسهم الواحد.

وخلال عام ٢٠٠٧ أنهى البنك بنجاح إدراج المجموعة الثانية من برنامج تمويل سندات الإيداع متوسطة الأجل الأوروبية (EMTN) في سوق لندن للأوراق المالية. وبرغم التذبذب في أوضاع السوق فقد لاقى المستوى الثاني الخاص بإصدار ما قيمته ٢٧٥ مليون دولار أمريكي من السندات إقبالا كبيرا حيث تم تغطيته وخلال ٣٦ ساعة من الطرح بحوالي مرتين ونصف المرة من المبلغ المطروح، وبهوامش ربحية مجزية. وكانت نتيجة توزيع السندات أن تخصص ٢٩٪ منها لمستثمرين مشاركين من منطقة آسيا، و٣٢٪ منها لمستثمرين مشاركين من منطقة أوروبا، و٣٩٪ منها لمستثمرين مشاركين من منطقة الشرق الأوسط، حيث تحقق بذلك توازن متناسب في نوعية المستثمرين. وكان لنجاح عملية طرح هذه السندات دور كبير في تعزيز الميزانية العمومية للبنك وبالتالي في الحصول على تصنيف ائتماني أعلى للبنك من درجة (Baa1) إلى (A1).

وإضافة إلى ذلك فإن أسهم حق الأفضلية بقيمة ٥٠ مليون دينار بحريني التي طرحها البنك للاكتتاب قد لاقت إقبالاً كبيرًا من المساهمين حيث ارتفع بذلك مجموع حقوق المساهمين من ١٨٨ مليون دينار بحريني إلى ٢٣٧ مليون دينار بحريني ، وليصل القيمة السوقية لرأس مال البنك ٤٩٧ مليون دينار بحريني. فبالنيابة عن مجلس إدارة البنك أتقدم بالشكر الجزيل إلى مساهمينا الكرام على دعمهم المتواصل الذي ظهر جليًّا في مبادرتهم بالتجاوب السريع مع عملية طرح أسهم حق الأفضلية.

وسوف يساهم هذا المبلغ في دعم إستراتيجية النمو والتطوير لدى البنك من خلال التوسع والتنويع في الأنشطة التي يقوم بها، كما يعزز من مركزه بالنسبة لمتطلبات اتفاقية "بازل-٢" فيما يتعلق بكفاءة رأس المال التشغيلي للمؤسسات.

المناخ الاقتصادي والأسواق

كان المناخ الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٧ إيجابيًا للغاية بالنسبة إلى البحرين وإلى منطقة الخليج العربي بأسرها. فلقد كان من جراء الارتفاع المتواصل الذي اقترن بمواصلة الحكومة في الإنفاق في مجالات مشاريع البنى التحتية، أن ازدهر النمو وبشكل واضح في مختلف القطاعات الاقتصادية في البحرين.

ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو الاقتصادي خلال العام القادم ٢٠٠٨، رغم بقاء بعض المخاوف من استمرارية الآثار العالمية السلبية الناتجة عن أزمة القروض العقارية الأقل جودة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد بدأ بالفعل ظهور آثار هذه الأزمة واضحة في بعض الجوانب وخاصة في مجال اضطرار العديد من البنوك إلى زيادة المخصصات للأصول الغير منتظمة، بالإضافة إلى النقص الحاد في السيولة الذي واجهته. غير أنه لن يتضح مدى التأثير السلبي لهذه الأزمة على أسواق المال والاستثمار في جميع أنحاء العالم إلاّ بعد أن يتضح عمق وحجم هذه المشكلة مع مرور الوقت.

وبناءً على هذه الظروف الحالية السائدة، فإنه من الممكن الاطمئنان إلى أنه سوف لن تتطرأ أي زيادة في أسعار الفائدة، بل وقد يكون العكس هو الصحيح بأن تميل أسعار الفائدة إلى الانخفاض. ويكون هذا الافتراض مناسباً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة المقبلة.

كما أن الظهور القوي لكل من الصين والهند على الساحة الاقتصادية العالمية سيكون من شأنه أن يساعد على مواجهة التأثيرات السلبية لأزمة القروض العقارية المشار إليها سابقًا. ولو أخذنا في الاعتبار النظرة البعيدة للأمور فإن من طبيعة الأسواق أن تميل حتماً إلى تصحيح أوضاعها حيث تتوالى هذه الأوضاع ما بين علوّ وانخفاض بشكل دوري. ولقد أظهرت الأزمات الاقتصادية السابقة أنه مهما كانت النتائج الفورية مؤلمة فإنها من النادر جداً أن تترك آثارًا حادة على المدى البعيد.

وفي البحرين، فإن مواصلة الحكومة في تنفيذ مشاريعها التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، سيكون لها أكبر الأثر في الحفاظ على الأحوال الاقتصادية في المملكة وحمايتها من أية تغييرات معاكسة.

وبالرغم من أن قطاع العقارات يشهد كما يبدو نشاطاً محمومًا إلى حدّ ما، فإن الطلب والإقبال على الشراء سيبقى نَشطاً للغاية بسبب النمو الطبيعي الذي يشهده هذا القطاع وبسبب حماس بيوتات التطوير العقارية للتعويض على سنوات الهدوء الماضية. ومع أن بنك البحرين والكويت يقوم بدوراً هاماً في مجال التمويل العقاري، غير أنه يوازن ذلك بشكل متناسب مع الدور الذي يقوم به في العديد من القطاعات التجارية والصناعية الأخرى حيث تستمر الإيرادات النفطية في دعم وتنشيط المشاريع الاقتصادية.

التطويرات الإستراتيجية

بعد مضي سنتين على مشروع إستراتيجية البنك للسنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، فلقد تم وضع القاعدة الأساسية للانطلاق في توسيع وتنويع أنشطة البنك، وقد تم بالفعل جني بعض ثمارها. ولقد بدأ البنك في تعزيز مركزه القيادي في السوق في مجالِ الخدمات المصرفية للأفراد، بالبقاء في المقدمة محققاً معدلات من النمو يتفوق على معدلات النمو في السوق عامة.

ولقد ساهمت الأموال الناتجة من اكتتاب المساهمين في أسهم حق الأفضلية التي طرحها البنك بالإضافة إلى القرض المساند في تمكين الشركات التابعة من توسيع وتنويع أنشطتها. كما قطعت الخطط الموضوعة لتنشيط أعمال بنـك الخليج الإسلامي للاستثمار شوطاً كبيراً حيث تقرر زيادة رأس مال البنك زيادة كبيرة من رأس ماله الحالي البالغ ١٢,٥ مليون دولار أمريكي. وقد أوشكت على الانتهاء خطة عمل بنك الخليج الإسلامي والتي تعتمد على مبدأ تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وباستخدام الأدوات الإسلامية المعروفة.

أما شركة "سَكَنَا" التي أسسها البنك بالتعاون مع مصرف البحرين الشامل مناصفة، فإنها ماضية في أداء مهامها بتوفير الخدمات المالية الإسلامية في قطاع العقارات لمواجهة الطلب المتزايد لمثل هذه الخدمات وخاصة في مجال تطوير العقارات السكنية وفي مجال تملك البيوت،

من المبادئ الأساسية التي يلتزم بها البنك دائمًا تركيزه على أهمية موارده البشرية المؤهلة والملتزمة كعامل أساسي للاستمرار في تحقيق نجاحاته.

كلمة رئيس مجلس الإدارة يتبـــع

بالإضافة إلى توجهها نحو تمويل المشاريع التجارية. ولقد تم زيادة رأس مال الشركة خلال عام ٢٠٠٧ من ٥,٠ مليون دينار بحريني إلى ١٢,٥ مليون دينار بحريني.

وأما "المجمعات المالية" التي تم تدشينها في عام ٢٠٠٥، فهي أيضًا آخذه في النمو والتوسع، بعد أن أثبتت نجاحها. وعلى صعيد الاستثمار في تطوير التكنولوجيا فقد بدأت نتائجه تظهر واضحة في توفير الخدمات المصرفية الجديدة والمبتكرة لعملاء البنك على مدار الساعة.

ولقد أصبحت المنتجات الجديدة المبتكرة في مختلف مجالات خدمات الزبائن تساهم بشكل ملحوظ في زيادة الإيرادات وتحسين مستوى صافي الربحية. أما بالنسبة للخدمات المصرفية للشركات فقد تم إعادة تنظيمها مما أدى إلى تحقيق زيادة كبيرة في محفظة القروض والودائع.

وخلال عام ٢٠٠٧ ساهم كل من فرع البنك في دولة الكويت، وشركة كريدي مكس، الشركة التابعة المملوكة بالكامل للبنك، في زيادة نصيبهما في الإيرادات والربح الصافي للبنك. وسيظل كل من فرع البنك بالكويت وشركة كريدي مكس مصدرين هامين للنمو وتحقيق الإيرادات.

كما تم تعزيز الدور الذي يلعبه البنك في الهند من خلال عملياته في كل من مدينة مومباي ومدينة حيدر أباد وذلك بتوفيره خدمات القروض العقارية والقروض الاستهلاكية بجانب توفير الخدمات المصرفية للمؤسسات الكبرى في الهند. وكان من نتيجة ذلك أن ازداد نصيب الأرباح التي يساهم بها هذين الفرعين.

ومع استمرار البنك في خططه التنموية والتوسعية خلال عام ٢٠٠٧، إلا أنه مع ذلك تمكن من تحقيق تحسن في نسبة التكلفة إلى الدخل حيث أصبحت ٣٥,٢٪.

الحوكمة

لقد قام البنك بتأسيس قسم خاص للمراجعة من أجل التأكد من الالتزام بالتطبيق لاتفاقية بازل ومن توافق عمليات البنك مع قوانين وتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ويقوم هذا القسم بدور محوري للتأكد من الالتزام بالتطبيق بجميع اللوائح التنظيمية ومن تطبيق أفضل الممارسات لتحقيق مبادئ الالتزام الأخرى ومكافحة عمليات غسل الأموال التي تشكل جزءاً هاماً من مهامها، وتطبيق القوانين والمعايير واللوائح المتعلقة بمراقبة حوكمة الشركات، وما يتعلق بالمتاجرة في أسهم البنك وكذلك لوائح تشابك المصالح.

وتشتمل القوانين والإجراءات الموثقة لمكافحة كل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب على معايير التعامل الصحيح والعناية اللازمة بالزبائن وبالعمليات التي يجرونها، كما تشمل أيضًا على متطلبات تدريب الموظفين المعنيين من أجل تمكينهم من مراقبة العمليات والانتباه التام للعمليات والصفقات التي قد تبدو مريبة والإبلاغ عنها أولاً بأول للموظف المسئول.

ويتم تدقيق عمليات ومعايير مكافحة غسل الأموال بالبنك بشكل دائم من قبل دائرة التدقيق الداخلي وكذلك من قبل مدققين خارجيين محايدين يقومون برفع تقاريرهم مباشرة إلى مصرف البحرين المركزي. كما وقد تم تعيين موظف مسئول في كل من فروع البنك الخارجية في جمهورية الهند ودولة الكويت وكذلك في الشركة التابعة كريدي مكس من أجل مراقبة وتدقيق العمليات والتأكد من سلامتها وموافقتها مع الأنظمة واللوائح المحلية، ومع متطلبات مصرف البحرين المركزي، ورفع التقارير اللازمة بشأنها.

الإنجازات في مجال العمليات

لقد تركز الجهد خلال عام ٢٠٠٧ على خلق القدرات والكفاءات اللازمة لمواجهة المتطلبات التشغيلية لتطبيق وإنجاح إستراتيجية ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وسيبقى دائماً رفع مستوى الكفاءات الإدارية والتنظيمية وتحسين الكفاءات التشغيلية من صميم أولويات والتزامات إدارة البنك التي يقدمها إلى عملائه.

التطويرات التنظيمية

من المبادئ الأساسية التي يلتزم بها البنك دائمًا تركيزه على أهمية موارده البشرية المؤهلة والملتزمة كعامل أساسي للاستمرار في تحقيق نجاحاته. ولقد ازدادت خلال عام ٢٠٠٧ أهمية هذا الجانب نظرًا لاشتداد الطلب على الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة في السوق المحلي. لذا أصبحت مهمة البحث عن وتوظيف الكفاءات المؤهلة وتدريبها والحفاظ عليها من الأولويات القصوى للبنك خلال العام. وعليه فقد تم تطبيق برنامج تطوير الكفاءة والموهبة الإدارية للموظفين بالإضافة إلى منح الموظفين المسئولين حوافز خيارات شراء الأسهم. كما أن برنامج المتدربين الإداريين الذي حقق نجاحًا كبيرًا على مدى السنوات الأربع الماضية قد نما الآن ليشمل خمسين متدربًا، علمًا بأنه قد تم تعيين عشرين متدربًا في السنة الماضية فقط.

الدور الاجتماعي

يتمتع بنك البحرين والكويت بتاريخ طويل في مجال دعم الخدمات الاجتماعية والمساهمة في مختلف الأنشطةالاجتماعية والإنسانية. وقد واصل البنك في التزامه بدوره الإنساني هذا خلال عام ٢٠٠٧ بأن قام بتوفير الدعم المالي الشامل للعديد من المؤسسات والجمعيات والمراكز الخيرية والاجتماعية المختلفة للمساهمة في المشاريع الإنسانية والطبية والاجتماعية والتعليمية. ومن أهم هذه المساهمات موافقة مجلس إدارة البنك على مشروع التبرع بإنشاء مركز صحي لوزارة الصحة. وسوف يتم إنشاء هذا المركز الصحي في مدينة الحد بتكلفة تقديرية بحوالي ٣ ملايين دينار بحريني. ومن المقرر أن يبدأ العمل في أوائل عام ٢٠٠٨ والانتهاء منه في أواخر عام ٢٠٠٩.

شكر وعرفان

ويشرفني أن أتوجه بالنيابة عن مجلس إدارة البنك بخالص التقدير وعظيم الامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وإلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت. كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى حكومتي البلدين الرشيدتين لدعمهما المستمر وتوجيهاتهما القيمة خلال العام المنصرم.

كما ويسرني أن أوجه خالص تمنيات مجلس الإدارة إلى الدكتور فريد أحمد الملا، المدير العام الرئيس التنفيذي السابق الذي خدم البنك بكل إخلاص طوال السنوات السبع عشرة الماضية، متمنين له كل تقدم ونجاح في مساعيه الجديدة. ولقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة خاصة مكونة من عدد من أعضاء المجلس لاختيار المدير العام الرئيس التنفيذي البديل.

كما ويطيب لي في الختام أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص الشكر والامتنان للسادة المساهمين على دعمهم المتواصل لجهود البنك، كما أوجه جزيل الشكر والتقدير إلى جميع عملاء البنك الكرام على ثقتهم ووفائهم وتعاملهم المستمر مع البنك، وإلى إدارة وموظفي البنك لإخلاصهم وجهودهم وعملهم الجاد في خدمة البنك طوال عام ٢٠٠٧.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة.

أعضـــاء مجلس الإدارة

الصف الأول، من اليمين

مـــراد علي مـــراد
رئيس مجلس الإدارة

جاسم حسن علي زينـل
نائب رئيس مجلس الإدارة

يعقـوب يوسف الفليـج

محـمد صلاح الدين أحمـد

حمـــد أحمـــد البصيري

عبدالله محمـد السميط

الصف الثاني، من اليمين

الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة

عـارف صـالح خميس

جمـــال علي الهزيم

عبدالمجيـد حاجي الشطي

علي حسن مشاري البدر

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة

لقد تميز عام ٢٠٠٧ بتحقيق تطور ملحوظ وهام في جميع المجالات، حيث تم دعم وتقوية كافة أنشطة البنك الأساسية ونظم العمليات المتعلقة بها، كما تم تنويع وتطوير أنشطة جديدة تشمل قاعدة عريضة من القطاعات، إضافة إلى أننا نحقق تقدما ملحوظا في تثبيت دعائم نشاطاتنا وأعمالنا في مجال توفير الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

تقرير الإدارة التنفيذية

إن مواردنا البشرية هو الشريان الحيوي لكل نجاح نحققه. ولذا فإن تدريبهم وتطوير قدراتهم بالإضافة إلى تشجيعهم وتحفيزهم سيبقى من أهم أولوياتنا، وخاصة في سوق تتسم بمنافسة شديدة خاصة في ضوء زيادة الطلب على الموظفين الأكفاء ذوي المهارات التعليمية والتدريبية العالية.

ولقد تمكنّا خلال عام ٢٠٠٧ من تحقيق إنجازات كبيرة في عدد من المؤشرات المالية الرئيسية لأنشطتنا، وخاصة في مجال تقوية الميزانية العامة وفي حجم القروض والسلفيات و أرصدة الودائع، و الإيرادات المحققة من الفوائد بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى. وبالرغم من الزيادة الكبيرة في نفقات التشغيل تمكنا من السيطرة على مؤشر نفقات التشغيل إلى الإيرادات والتي لم تتجاوز نسبة ال٤٠٪.

ولقد تم تأسيس قاعدة صلبة للبنك ليواصل نموّه وتطوّره كمؤسسة معتمدة أساسًا في انطلاقتها على هيكل بشري مع التركيز على مواصلة تقديم الخدمات المطورة لزبائنه وخلق الفرص الإيجابية المشرقة للمستقبل.

مواردنا البشرية

لقد أصبح الحفاظ على المواهب والكفاءات البشرية المدربة أمرًا في غاية التحدي لجميع البنوك الإقليمية وخاصة عندما تكون الأوضاع الاقتصادية مواتية وتمر الأسواق في حالة من الاستقرار والنمو حيث يزداد الطلب باستمرار على الموارد البشرية ذوي الكفاءة والخبرة. ولقد أولى البنك هذا الجانب اهتماماً كبيراً حيث قام بتطوير برنامج إدارة المواهب والكفاءات الذي يعنى بتحديد المواهب والقدرات الوظيفية المطلوبة لكل وظيفة إدارية والتعرف على الأشخاص الذين لديهم المواهب المطلوبة لتطويرهم وتأهيلهم لتسلّم الوظائف الإدارية الهامة والمناصب الإدارية العليا في البنك.

كما أجريت خلال السنة مراجعة شاملة لجميع رواتب ومزايا الموظفين مع إجراء التعديلات اللازمة لها، كما تم تطبيق برنامج حق امتلاك الأسهم لموظفي الإدارة العليا من خلال برنامج خيار تملك الأسهم.

وبالإضافة إلى برنامج تطوير المدراء التنفيذيين من بين الموظفين الحاليين من ذوي المواهب والكفاءات، فإن برنامج المتدربين الإداريين الذي تم تطبيقه منذ أربع سنوات يواصل نجاحه الكبير باستقباله الدفعة الرابعة من هؤلاء المتدربين. ولقد تطور البرنامج خلال هذه السنوات الأربع ونما ليحوي الآن خمسين متدربًا، علمًا بأنه كان يحوى ثلاثين متدربًا في العام الماضي. ويهدف هذا البرنامج إلى توظيف الخريجين الجدد ذوي المواهب والمؤهلات المناسبة بعد إخضاعهم لمقابلات محددة لاختبار مهاراتهم والتعرف على مواهبهم. ومما يدل على مدى نجاح هذا البرنامج والاختبار الدقيق الذي يُجرى للمتدربين المختارين أن عدد المتدربين الذي يتم قبولهم لا يتعدى نسبة متدرب واحد من كل ١٥ من المتقدمين.

ولقد قطع البنك شوطًا كبيرًا في تطوير نظام تقييم الأداء الوظيفي حيث تم ربطه بمفهوم بطاقة الأداء المتوازن (Balanced Scorecard) حيث يوفر لجميع الموظفين تقييم وقياس أدائهم الوظيفي وإنجازاتهم بصورة دقيقة ومنصفة يحدد مدى المساهمة الشخصية لكل واحد منهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الشاملة للبنك. ومن شأن هذا التقييم المنصف للأداء الوظيفي بالإضافة إلى التزام البنك الثابت والدائم نحو تدريب وتطوير مهارات موظفيه على جميع المستويات أن يساهم بلا شك في الحفاظ على الموظفين الأكفاء وفي حماية استثماراته في مجال تدريب وتطوير موارده البشرية.

عملائنـا

لقد تم بالفعل خلال عام ٢٠٠٧ تطوير وتنمية جميع مواقع ومجالات تقديم خدمات الزبائن الموجهة للعملاء. فلقد واصل البنك سياسة تطوير فروعه المحلية حيث أصبح لديه الآن ثلاثة مجمعات مالية شاملة عاملة في مواقع رئيسية في المملكة ومجمع رابع على وشك الافتتاح والبدء في تقديم خدماته، كما أن هناك أربعة مجمعات أخرى شبيهة في طور التخطيط. وبتدشين مثل هذه المجمعات المالية الشاملة، يكون البنك قد خطى في مجال تطوير وترقية تقديم الخدمة المصرفية خطوة جبّارة وجريئة إلى الأمام بتوفير معظم العمليات التي يحتاج إليها العملاء تحت سقف واحد وفي محيط ودي حميم حيث يمكنهم إنجاز معاملاتهم المصرفية إلى جانب تقديم طلبات التمويل. وبهذا يكون البنك قادرًا على مواجهة وإرضاء كافة متطلبات العملاء بشكل أفضل مما يؤدي بالتالي إلى توسيع قاعدة العملاء والمعاملات.

وعلاوة على ذلك فقد شهد قسم **الخدمات المصرفية للأفراد** تطويرًا هامًا في مجال توصيل الخدمات المصرفية إلى العملاء وخاصة بالنسبة إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وعبر الهاتف، حيث أصبحت الخدمات متوفرة على مدار الساعة وأصبح البنك أقرب إلى العملاء. كما أصبح البنك يمتلك حاليًا ٤٣ جهاز صراف آلي مزود بوسائل دفع الفواتير بالإضافة إلى أربعة أجهزة لقبول الإيداعات الخاصة بإيداع المبالغ النقدية والشيكات، ويمكن من خلال شبكة الصراف الآلي هذه تسديد فواتير البطاقات الائتمانية وفواتير الكهرباء والهاتف.

ولقد ساهمت الخدمات والمنتجات الجديدة التي تم تطويرها في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، مثل القروض العقارية وقروض شراء السيارات وخدمة السفر الآمن (Travel Secure) في تحقيق زيادة بنسبة ١٨٪ في محفظة القروض الاستهلاكية، بينما حقق حساب شهادات الاستثمار "الهيرات" نموًا مرموقًا بلغت نسبته ٤٦٪. وتوسعت قاعدة عملائنا في مجال الخدمة المصرفية المميزة ليرتفع عدد العملاء من ١٤٠ عميلاً إلى ٤٤٤ عميـلا.

ومن التطويرات الهامة خلال عام ٢٠٠٧ تطبيقنا للنظام الآلي الجديد الخاص بتلقي ملاحظات العملاء وآراءهم، ومن شأن هذا النظام الجديد أن يتيح لنا التعرف الآني على مدى رضا العملاء ليتسنى لنا سرعة الاستجابة.

وعلى صعيد تقديم الخدمات الاستثمارية، فقد قمنا بتطوير وطرح ستة منتجات جديدة في هذا المجال يتيح لعملائنا الولوج إلى ميدان الاستثمار في قطاع الممتلكات العقارية وقطاع الأسهم والسندات والأوراق المالية. وحيثما تدعو الضرورة يسعى البنك إلى تكوين شراكات إستراتيجية مع المؤسسات المالية حول العالم لكي نضمن لعملائنا الحصول على أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة عالميًا. ولقد أصبح البنك قادرًا الآن على توفير تشكيلة كبيرة وشاملة لمختلف الخيارات الاستثمارية المتاحة في الأسواق العالمية مما يلبي متطلبات جميع العملاء المستثمرين حسب رغباتهم وقدراتهم في تحمّل درجات المخاطر المصاحبة لكل نوعية من هذه الخيارات.

ولقد شارك البنك بنجاح في المناقصة التي طرحتها هيئة تنظيم سوق العمل البحرينية بشأن مشروع نظام الدفع الإلكتروني حيث يمكن لأرباب العمل تسديد الرسوم الجديدة للعمالة الأجنبية مباشرة من خلال الإنترنت. ويتيح العرض المقدم من البنك لأرباب العمل أن يسددوا هذه الرسوم للهيئة من خلال وسائل الدفع المختلفة التي يوفرها البنك مثل الدفع من خلال الهاتف أو بإجراء تحويلات إلكترونية من خلال الإنترنت أو من خلال أحد أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالإيداعات النقدية والشيكات. ولا شك أن من شأن هذا النظام مضاعفة تسهيلات الدفع المريح وأن يزيد من كفاءة عملية تسديد الرسوم.

لقد ساهمت الخدمات والمنتجات الجديدة التي تم تطويرها في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، مثل القروض العقارية وقروض شراء السيارات وخدمة السفر الآمن في تحقيق زيادة بنسبة ١٨٪ في محفظة القروض الاستهلاكية، بينما حقق حساب شهادات الاستثمار "الهيرات" نموّاً مرموقاً بلغت نسبته ٢٥٪.

ومرة أخرى حظي البنك بالاحترام والتقدير العالي للمركز الريادي الذي يتمتع به في مجال تطوير وتطبيق التقنية المصرفية الإلكترونية، حيث نال على جائزة داتاميكس (Datamix) للتميّز في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية في البحرين، علما بأن مملكة البحرين هي إحدى الدول الخليجية القليلة التي تم تقديم هذه الجائزة لها. كما نال البنك أيضًا على جائزة المحتوى الإلكتروني للقطاع المصرفي من وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة.

ولقد تميزت الشركة التابعة للبنك **كريدي مكس** خلال العام بأن سجلت معدلات قياسية سواءً من حيث استخدام بطاقة كريدي مكس الائتمانية من قبل حامليها، أومن حيث إجمالي المبالغ الشهرية المدفوعة تجاه تسديد مستحقات بطاقات الائتمان. وكان للبنك من خلال شركته التابعة كريدي مكس الدور الريادي في قيادة الأسواق الإقليمية نحو تطبيق تقنية استخدام البطاقات الذكية من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي باعتماد النظام العالمي المعروف باسم معيار "إي إم في" (EMV) وهي الحروف الأولى للمؤسسات العالمية الثلاث: يورو باي (Europay) وماستركارد وفيزا التي تعاونت فيما بينها للقيام بصياغة وطرح هذا المعيار العالمي الجديد. وبناءً على الحماية الأمنية التي يوفرها معيار "إي إم في"، بادر البنك ليكون السباق في مجال استحداث وتطبيق خدمة الرسائل النصّية القصيرة (SMS) لإشعار العملاء أوّلاً بأوّل على هواتفهم المحمولة عن العمليات المصرفية التي أجريت على حساباتهم، وذلك من أجل توفير الحماية اللازمة ضد أية محاولة احتيال.

ولقد باشرت شركة "**سَكَنَا**" التي أسسها البنك مناصفة مع مصرف البحرين الشامل، أعمالها كاملة بتوفير الخدمات المالية الإسلامية في قطاع العقارات لمواجهة الطلب المتزايد للتمويل الإسلامي في قطاع العقارات والممتلكات السكنية. ورغم أن أعمال الشركة في الوقت الحاضر تتركز في مجال تمويل عمليات تطوير العقارات السكنية وعمليات شراء وبناء المنازل السكنية، إلاّ أنه من المخطط التوسع في العمليات لتشمل جميع مجالات التمويل العقاري بما في ذلك المنشآت والمشاريع التجارية والصناعية. ومن أهم الخدمات التي تقوم شركة "سَكَنَا" بتقديمها هي تمويل عمليات شراء العقارات وتطويرها وإدارتها، وخدمات الوساطة، وكذلك سدّ الحاجة المتزايدة في الأسواق لخدمات التمويل الإسلامي باعتبارها أفضل الوسائل والسبل لتمويل المشاريع العقارية والإنشائية.

وتواصل شركة "**إنفيتا**" التي أسسها البنك في عام ٢٠٠٦ بإعادة هيكلة مركز الاتصال الذي كان ملحقًا بالبنك ثم تم فصله ليصبح كيانًا مستقلا وشركة قائ مة بذاتها تحت مسمى "إنفيتا"، دورها الحيوي في التواصل المباشر مع عملاء البنك والتعرف على حاجياتهم ومتطلباتهم واستقبال ملاحظاتهم، وذلك من خلال مركز طلب المساعدة الإلكترونية. ولقد ساهمت "إنفيتا" في ترويج وبيع الكثير من الخدمات والمنتجات المصرفية الجديدة التي طورها البنك وخاصة بالنسبة للخدمات المصرفية للأفراد وبالنسبة لتشكيلة المنتجات التأمينية التابعة ل"سكيورا"، وذلك بعد أن تم تدريب موظفي "إنفيتا" وتعريفهم بشكل مفصل على جميع الخدمات والمنتجات المصرفية والتأمينية من قبل قسم الخدمات المصرفية للأفراد.

تم خلال العام تشكيل قسم جديد بالبنك تحت مسمى (**Transactional Banking division**) "**شعبة المعاملات المصرفية**"، مهمته القيام بتحليل ومعالجة عدد من المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير هذه الخدمات وإجراء التحسينات اللازمة عليها في مختلف مراحل التعامل والعلاقة مع هذه الشركات لكي تتوائم مع متطلباتها بالإضافة إلى تقديم المشورة لها

تقرير الإدارة التنفيذية يتبـــع

حول كيفية توظيف هذه الخدمات والاستفادة القصوى منها. وتتركز أعمال هذه الشعبة الجديدة على ثلاثة محاور رئيسية من الخدمات المصرفية الخاصة بالشركات وهي إدارة السيولة والتمويل التجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة. ولقد تم ضمن هذا القسم تشكيل دائرة تتولى مهمة التعرف على متطلبات العملاء من الشركات والاستجابة لها.

ولقد شهدت شعبة **الخدمات المصرفية للشركات** نموّا ملحوظاً في إجمالي القروض الممنوحة للعملاء حيث ارتفع رصيده بنسبة ٢٠٪ ليبلغ ٤٠٠ مليون دينار بحريني، كما ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء بنسبة ١٧٪ ليصل إلى ٥٤٤ مليون دينار بحريني. ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة للقطاعات الاقتصادية والصناعية المختلفة قام البنك بإعادة هيكلة هذه الشعبة لتصبح الآن مكونّة من أربعة دوائر هي: دائرة العقارات؛ ودائرة التصنيع والتجارة؛ ودائرة المقاولات والمواد الإنشائية؛ ودائرة المعاملات الحكومية والإسلامية والتعامل مع المخاطر الائتمانية.

وكان التركيز على الاتصال المباشر والدائم مع العملاء من أهم العوامل الحاسمة التي ساعدت على النمو السريع الذي حققه البنك في مجال الخدمات المصرفية للشركات خلال السَنَوات القليلة الماضية، مما جعله بحق أحد البنوك الرائدة في المنطقة. ومن أجل المحافظة على مركزه الرائد قام البنك بمراجعة وإعادة تشكيل طاقم مدراء علاقات العملاء حيث أصبح الآن عدد هؤلاء المدراء ٢٥ مديرًا موزعين فيما بين الدوائر الأربعة الرئيسية لهذه الشعبة.

ولقد تمكنت شعبة **الخدمات المصرفية الدولية** خلال عام ٢٠٠٧ من تحقيق نمو جيد في مساهمته في ربحية البنك، من جرّاء صافي دخل الفوائد التي حققها، بالإضافة إلى مساهمته في دعم وتقوية الميزانية العامة، كما تمكنت هذه الشعبة وبنجاح من الأشراف على عملية طرح الصفقة الثانية وبقيمة ٢٧٥ مليون دولار أمريكي من برنامج تمويل سندات الدين الأوروبية المتوسطة الأجل والخاصة بالدين الثانوي المتعلقة برأس المال الخاضع وذلك في سوق لندن للأوراق المالية، حيث تم تغطية هذا الإصدار بحوالي مرتين ونصف المرة بالرغم من التذبذب الحاد في أوضاع السوق آنذاك.

وكانت الشريحة الأولى من هذا التمويل قد طرحت في العام الماضي ٢٠٠٦ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في سوق لندن للأوراق المالية، وقد تمت بنجاح منقطع النظير نال الكثير من الاعتراف والتقدير العالمي ما جعل مجلة "ذي بنكر ميدل إيست" تمنحها جائزة " صفقة السنة" في عام ٢٠٠٧.

ولقد تم خلال العام بعث النشاط من جديد في شبكة فروع البنك في الهند بالتركيز على الأعمال والأنشطة المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات بالإضافة إلى تقديم القروض الاستهلاكية لموظفي عدد من الشركات المنتقاة. ولقد أدى ذلك إلى توسعة مجال عمليات البنك التي كانت في السابق محصورة على الشركات الكبيرة فقط وفي عدد محدود من المدن الهندية. وكان من نتيجة هذا الأمر أن عادت شبكة عمليات البنك في الهند إلى المساهمة بشكل فعال في نتائج شعبة الخدمات المصرفية الدولية الذي يلعب دورًا كبيرًا في النجاح الذي يحققه البنك بشكل عام.

وهكذا فإن عملية إعادة هيكلة شعبة الخدمات المصرفية الدولية قد حققت بالفعل أهدافها الرامية إلى التركيز بصورة أكبر على عمليات البنك في الدول الأخرى خارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي سيرفع من كفاءة البنك ويزيد من فرصه في تحقيق المزيد من الإيرادات خلال عام ٢٠٠٨.

حققت شعبة **خدمات الخزينة والاستثمار** إنجازًا مرموقًا في مجال إدارة مخاطر أسعار الفائدة وكذلك في مجال بيع وترويج منتجات التعامل في النقد الأجنبي. وبالرغم من تأثر الإيرادات التي حققتها الشعبة بحالة الاضطراب والتذبذب التي شهدتها الأسواق العالمية من جراء الأزمة المالية الناتجة في الولايات المتحدة الأمريكية من الديون

وكان التركيز على الاتصال المباشر والدائم مع العملاء من أهم العوامل الحاسمة التي ساعدت على النمو السريع الذي حققه البنك في مجال الخدمات المصرفية للشركات خلال السَنَوات القليلة الماضية، مما جعله بحق أحد البنوك الرائدة في المنطقة.

العقارية التي منحت لمقترضين ذوي مستويات ائتمانية متدنية، فإن شعبة الخزينة والاستثمار قد استطاعت الحفاظ على وتقوية العلاقات مع العملاء وخاصة بعد تشكيل فريق الاستشاريين في مجالات الاستثمار، والذي كان له دور كبير في التركيز على علاقات العملاء، والتعرف عن قرب على متطلباتهم ورفع التقارير المتعلقة بالاستثمارات والفرص الاستثمارية إليهم.

ولا شك أن من شأن جمع المحافظ الاستثمارية المتعددة تحت إدارة موحدة في دائرة خدمات الاستثمار سيؤدي إلى تعزيز الكفاءة في إدارة هذه المحافظ وإلى توزيع أمثل عبر أصناف الموجودات المختلفة.

عمليات التشغيل الداخلية

لقد أنهى البنك العام الثاني من عمر إستراتيجيته الثلاثية للنمو (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) بتحقيق تحسينات واضحة في مجال عمليات التشغيل الداخلية من حيث تطوير سياسة وإجراءات التشغيل بما يعود بالنفع على عملاء البنك. إن السعي الحثيث نحو تحقيق المزيد من الكفاءة التشغيلية هو دائمًا من أهم أولويات البنك وهو أمر لا يتوانى عنه البنك. فإن نجاح البنك وبقائه في المقدمة يعتمد أساسًا على الاستمرار في تقييم وتطوير الإجراءات التشغيلية حتى تواكب متطلبات تقديم الخدمة المثلى لجميع عملاء البنك.

ولقد قمنا بمراجعة وتطوير أنظمتنا لكي تتوافق مع كافة متطلبات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتطبيق المعايير الجديدة لاتفاقية بازل ٢، والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي قررتها لجنة بازل للتطبيق في عام ٢٠٠٨. لقد كانت مراقبة الأخطار تستأثر دائمًا بجل اهتمامنا وخاصة فيما يتعلق بمكافحة جرائم غسل الأموال، مما أدى إلى أن يكون نظام مراقبة الأخطار الذي نتبعه نموذجًا فريدًا من نوعه، يحتذى به في المنطقة.

ولقد أولينا موضوع المخاطر الائتمانية اهتمامًا كبيرًا، وقمنا بتطبيق أنظمة رفع التقارير الإدارية الدورية التي تشتمل على التحليلات الدقيقة عن مدى تعرض معاملات البنك للمخاطر الائتمانية، مع توضيح المؤشرات الرئيسية لهذه المخاطر. وقد أدى ذلك إلى تجنب الكثير من التكلفة وإلى تحسين عملية اتخاذ القرار الصحيح تجاه التسهيلات الائتمانية.

كما أن توخي الدقة في عملية احتساب تكلفة المنتجات والخدمات التي يطورها ويقدمها البنك لعملائه بالإضافة إلى تكاليف التشغيل قد أدى إلى المزيد من الكفاءة التشغيلية وإلى دقة تخصيص وتوزيع هذه التكاليف فيما بين أقسام ودوائر البنك من أجل التوصل إلى ربحية كل منتج أو خدمة ومدى مساهمة الأقسام والدوائر في هذه الربحية.

ومن وجهة نظر عملاء البنك فإن سياسات وإجراءات التشغيل الجديدة التي يطبقها البنك عند تقدم العملاء بطلب إحدى خدمات أو منتجات البنك مثل طلبات التمويل التجاري، أو قروض شراء السيارات، أو القروض الاستهلاكية، أو القروض العقارية، من السهولة واليسر مما يساهم في تشجيع العملاء للتعامل مع البنك ويساهم في ترويج هذه الخدمات واختراق الأسواق بشكل متزايد. وينطبق الأمر نفسه على عملاء البنك من الشركات والمؤسسات عند تقدمهم بطلبات فتح رسائل الاعتماد حيث يمكنهم الاستفادة من تقديم طلباتهم والحصول على الموافقة والإصدار عبر البريد الإلكتروني ودون الحاجة إلى تقديم التأمين الابتدائي. كما أن تركيز البنك على مساندة وتشجيع المؤسسات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم (SMEs) وتزويدهم بالخدمات والمنتجات المصرفية التي يحتاجونها، مدعوم بالأنظمة والإجراءات التشغيلية الملائمة التي طورها البنك بهذا الخصوص. ويتضح ذلك من حجم المعاملات التي هي آخذة في الازدياد والنمو مع هذه الشريحة من المؤسسات.

ونحن نشعر بأن هذا الدور هو من صميم التزاماتنا تجاه المجتمع البحريني الذي نمارس فيه أنشطتنا المصرفية، من خلال دعم مختلف المشاريع الخيرية والاجتماعية ومشاريع رفاهية المجتمع وحماية البيئة.

تقرير الإدارة التنفيذية يتبـــع

وتستمر أنظمة تقنية المعلومات بالبنك في مركزها القيادي في الصدارة وذلك بالمتابعة المستمرة في إجراء التحسينات والتطويرات المنتظمة في منظومة الحاسوب لتسهيل العمليات في جميع فروع البنك وتوفير الخدمة السريعة في معالجة وإنهاء المعاملات التي يجريها العملاء في مختلف أقسام وفروع البنك مما يؤدي إلى كسب رضا العملاء.

ونظرًا لأن البنك يقوم باستثمار وتخصيص مقدار كبير من مصادره في عدد من المشاريع الإستراتيجية التي تلعب دورًا هامًّا في نجاح البنك على المدى البعيد، فقد قام البنك في مايو ٢٠٠٧ بتشكيل قسم خاص لإدارة هذه المشاريع الإستراتيجية ومتابعتها. ومن أهم أهداف هذا القسم التأكد من أن المبالغ المستثمرة كافية ومناسبة وعلى مستوى مقبول من المخاطرة، وكذلك التأكد من تحقيق الفائدة القصوى من هذه المشاريع.

التكنولوجيا

اكتسب البنك لنفسه طوال السنوات الماضية شهرة واسعة كبنك رائد في مجال ابتكار وتوظيف أحدث الوسائل التكنولوجية وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة. وقد تم تتويج هذا المركز المتقدم للبنك بحصوله على عدة جوائز من منظمات عالمية محايدة في مجال توظيف التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة المصرفية. كما أن نجاح البنك وانفراده في الحصول على مناقصة هيئة تنظيم سوق العمل البحرينية بشأن تطوير وتطبيق مشروع نظام الدفع الإلكتروني يعزز ويؤكد كفاءة البنك وصدارته في هذا المجال.

الدور الاجتماعي

إن من أهم عناصر إستراتيجية البنك دائمًا إيمانه الراسخ بالدور الاجتماعي الذي لم يتوانَ عن القيام به في مملكة البحرين على أكمل وجه. ونحن نشعر بأن هذا الدور هو من صميم التزاماتنا تجاه المجتمع البحريني الذي نمارس فيه أنشطتنا المصرفية، من خلال دعم مختلف المشاريع الخيرية والاجتماعية ومشاريع رفاهية المجتمع وحماية البيئة. ولقد قام البنك خلال عام ٢٠٠٧ بتوفير الدعم المالي بالتبرع للعديد من الجمعيات والمؤسسات والمراكز الخيرية والاجتماعية المختلفة للمساهمة في المشاريع الإنسانية والطبية والعلمية والرياضية والثقافية. ومن أهم هذه المساهمات قيام البنك بالتبرع بمبلغ ٣ ملايين دينار بحريني لمشروع إنشاء مركز صحي تابع لوزارة الصحة في مدينة الحد.

وخلاصة القول أنه وبالرغم من أن عام ٢٠٠٧ كان عامًا مليئاً بالتحدي والصعاب بالنسبة لجميع البنوك، فإننا في بنك البحرين والكويت قد تمكّنا من مواجهة هذا التحدي وهذه الصعاب بفضل جهود وتفاني موظفينا المخلصين. لذا فإنه من دواعي سروري أن أنوّه بجهود موظفينا وأن أرفع لهم خالص الشكر والتقدير لكل ما بذلوه تجاه البنك ولكل الإنجازات التي حققوها. ومن هذا المنطلق فإنني على ثقة كبيرة بأننا سنواصل مسيرتنا بإذن الله معتمدين على الله ومن ثم على مواردنا البشرية لتحقيق المزيد من القيمة المضافة إلى خدماتنا ومنتجاتنا التي نقدمها لعملائنا، ولتحقيق المزيد من العوائد المجزية على حقوق المساهمين الكرام.

عبد الكريم أحمد بوجيري
القائم بأعمال المدير العام

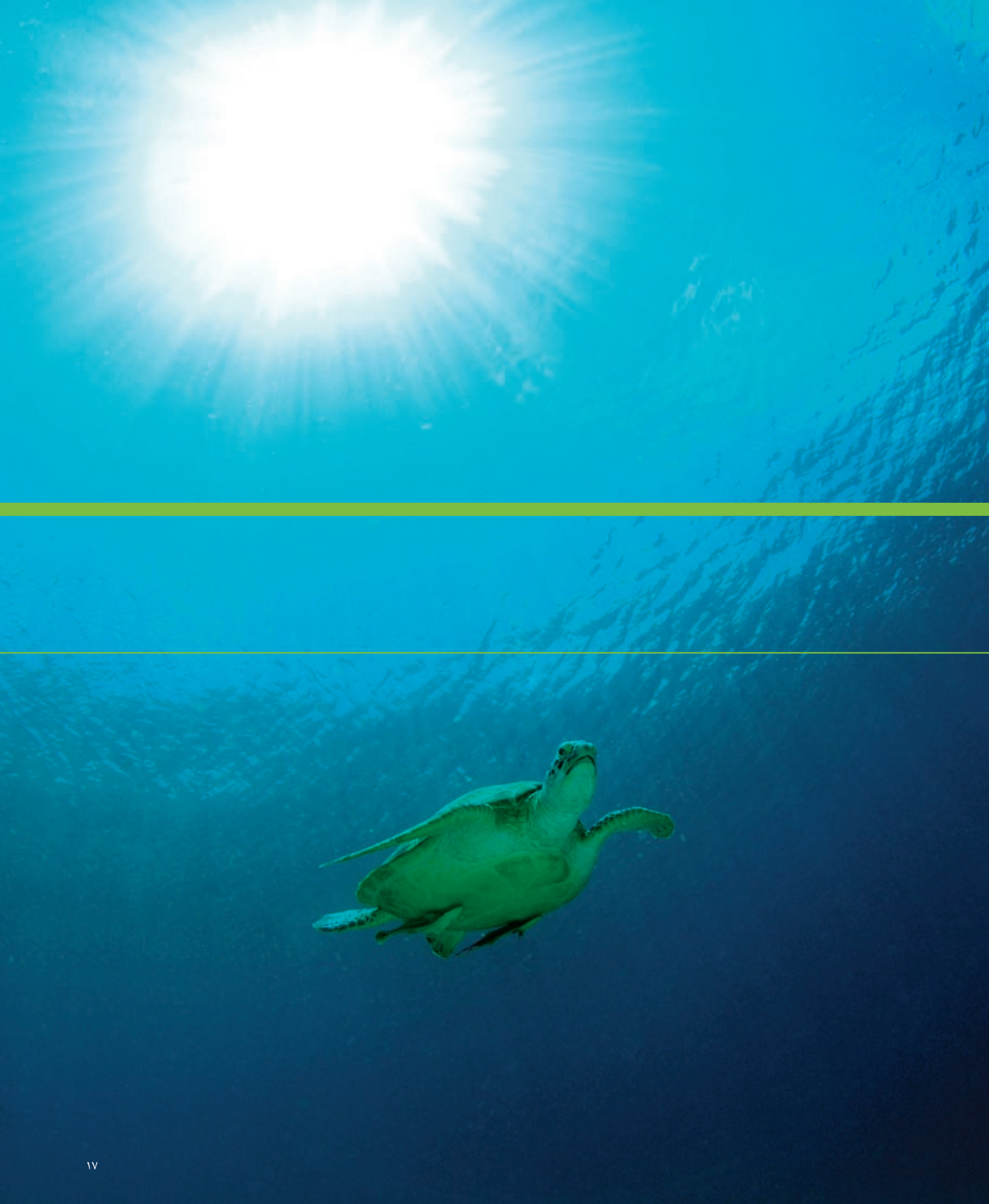

الصف الأول، من اليمين

عبدالكريم أحمد بوجيري
القائم بأعمال المدير العام
(من ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧)

د. فريد أحمد الملا
المدير العام الرئيس التنفيذي
(إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧)

الصف الثاني، من اليمين

رياض يوسف ساتر
نائب المدير العام - الخدمات المشتركة

محمود عبدالعزيز
مساعد المدير العام - العمليات

عدنان عبدالوهاب العريض
مدير أول - إدارة الائتمان

عبد الحسين البستاني
مساعد المدير العام - الموارد البشرية والشئون الادارية

خليل إسماعيل المير
مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية للشركات

أميت كومـار
مدير أول - إدارة المخاطر

الصف الثالث، من اليمين

أشيش سركار
مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية الدولية

فينيت كوهلي
مساعد المدير العام - إدارة الرقابة المالية والتخطيط

عبدالله عبدالرحمن حسين
مساعد المدير العام - تقنية المعلومات

إيان مكـاي
مساعد المدير العام - الخزينة والإستثمار

رودجر دان
مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية للأفراد

هوجو بيريز
مساعد المدير العام - المعاملات المصرفية

الهيئة الإدارية

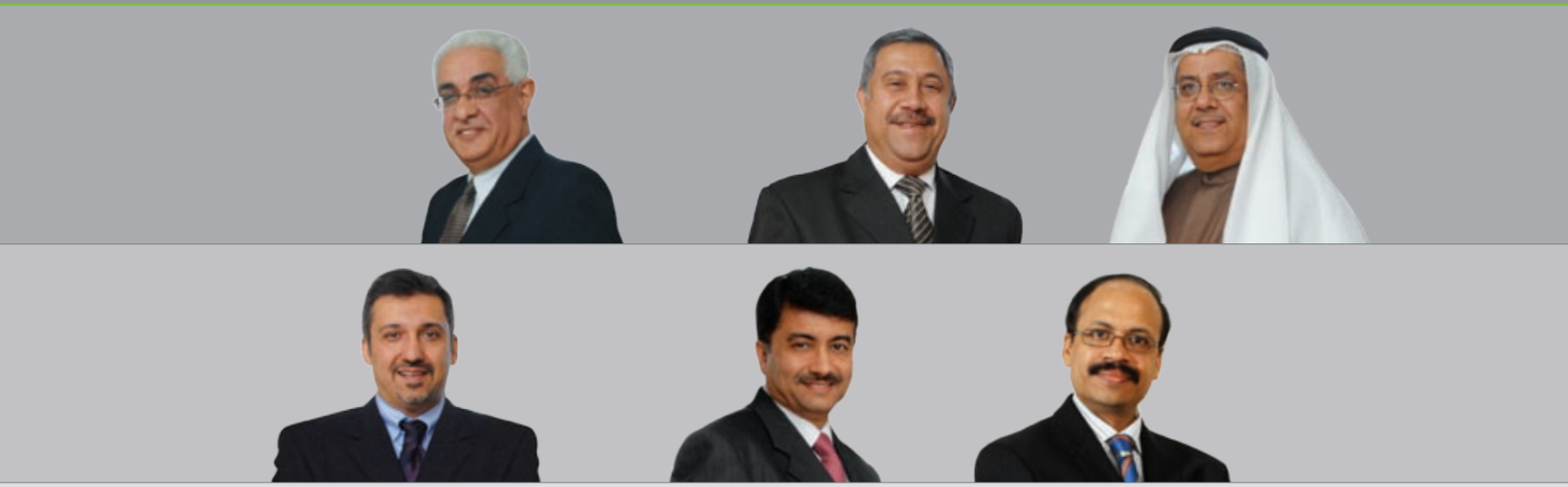

استعراض النتائج المالية

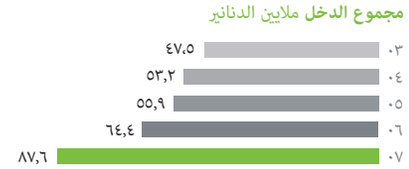

يعرض هذا التقرير المالي النتائج التشغيلية والميزانية العمومية الموحدة لبنك البحرين والكويت وفروعه في الخارج والشركات التابعة له: كريدي مكس وبنك الخليج الإسلامي للاستثمار وانفيتا وشركة "سكنا" للحلول الإسكانية الشاملة. تم إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبمراعاة قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي.

نتائج التشغيل

حقق البنك ربحا صافيا، يعود الحق فيه إلي مساهمي الشركة الأم، بمبلغ قدره ٣٠,٠٤ مليون دينار بحريني في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، ويقل هذا الربح بنسبة ٨,٤ بالمائة بالمقارنة مع العام السابق. وبينما تحسن الأداء التشغيلي الرئيسي للبنك بدرجة ملحوظة خلال العام فإن النتائج الصافية قد تأثرت بالمخصصات غير العادية البالغ قيمتها ٢٣,٢ مليون دينار بحريني والتي تغطي موجودات مالية معينة تأثرت بالاضطراب السائد في أسواق المال العالمية من جراء أزمة القروض الإسكانية الثانوية في الولايات المتحدة. وقد تم تعويض المخصص المرتفع الذي تم اعتماده إلي حد ما بتحقيق دخل غير اعتيادي قدره ٦,٥ مليون دينار بحريني من بيع عقار تم تملكه بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة قبل عام مضى. وباستثناء هذه الأمور فإن الربح الصافي الأصلي للعام والبالغ ٤٦,٧ مليون دينار بحريني كان أكثر بمبلغ ١٣,٩ مليون دينار بحريني أو بما يزيد بنسبة ٤٢ بالمائة عند مقارنته بربح العام السابق. وقد ساهم النمو القوي للإيرادات والذي شمل كافة فئات الأنشطة الرئيسية بما في ذلك فروع البنك الخارجية في هذا التحسن الهائل في الأداء.

إيرادات التشغيل

ارتفعت إجمالي الإيرادات التشغيلية الرئيسية، باستثناء الربح الناتج من بيع العقار، بحيث بلغت ٨١,١ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٦٤,٤ مليون دينار بحريني، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٦,٧ مليون دينار بحريني أو ما يعادل ٢٦ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٦. ويعود التحسن في إجمالي الإيرادات إلي النمو في جميع مصادر الدخل الرئيسية لأنشطة البنك مثل الدخل الصافي من الفوائد، دخل الاستثمارات، الرسوم والعمولات والدخل من عمليات النقد الأجنبي.

صافي دخل الفوائد

شهد صافي دخل الفوائد للعام نموا باهرا بلغ ١٩,٨ بالمائة وارتفع من ٤٢,٢ مليون دينار بحريني إلي ٥٠,٦ مليون دينار بحريني ويعود ذلك إلي زيادة حجم المعاملات. وقد تحسنت صافي هوامش الربحية للفوائد بمعدل طفيف بحيث بلغت ٢,٦٠ بالمائة مقابل ٢,٥٨ بالمائة في عام ٢٠٠٦ على الرغم من الضغوط التنافسية والسياسات المحافظة التي اتبعها البنك بشأن مخاطر الائتمان، الفوائد والسيولة.

الإيرادات الأخرى

تتضمن هذه الإيرادات الدخل التشغيلي الناتج عن العمليات التي لا تتعلق بأسعار الفائدة والمحققة من أنشطة مثل المتاجرة في العملات الأجنبية والاستثمار في الصناديق الاستثمارية (غير الصناديق ذات الدخل الثابت) وبيع الخدمات المصرفية للشركات والإفراد وعمليات التداول الاستثماري والحصص المكتسبة من الأرباح أو الخسائر

ملخص بيـان الدخـل

ملايين الدنانير	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الفرق ملايين الدنانير	النسبة المئوية للتغيير
صافي دخل الفوائد	**٥٠,٦**	٤٢,٢	٨,٤	٪١٩,٨٤
إيرادات أخرى	**٣٧,٠**	٢٢,٢	١٤,٨	٪٦٦,٦٠
مجموع الدخل	**٨٧,٦**	٦٤,٤	٢٣,٢	٪٣٥,٩٦
مصروفات التشغيل	**٣٠,٦**	٢٦,٧	٣,٩	٪١٤,٦٨
المخصصات	**٢٧,٤**	٤,٩	٢٢,٥	٪٤٥٨,٦١
الربح قبل الضرائب	**٢٩,٦**	٣٢,٨	٣,٢-	٪٩,٨٦-
الضرائب	**٠,٤**	٠,٠	٠,٤	-
صافي الربح العام	**٣٠,٠**	٣٢,٨	٢,٧-	٪٨,٣٥-

صافي دخل الفوائد ملايين الدنانير

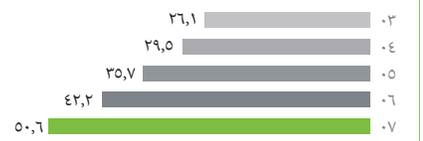

الإيرادات الأخرى ملايين الدنانير

مصروفات / إيرادات نسبة مئوية

المحققة من الشركات التابعة للبنك. وقد بلغ إجمالي الإيرادات الناتجة خلال السنة عن هذه الأنشطة مبلغا وقدره ٣٠,٥ مليون دينار بحريني، وتمثل هذه زيادة كبيرة تبلغ ٨,٣ مليون دينار بحريني أو نسبة قدرها ٣٧,٥٪ مقارنة بالعام السابق.

وقد سجلت الإيرادات الناتجة من عمليات النقد الأجنبي ارتفاعا حادا بنسبة بلغت ٥٧ بالمائة بينما ارتفع دخل الرسوم والعمولات بمبلغ ٢,٤ مليون دينار بحريني أو بنسبة ١٨ بالمائة ويعزى ذلك في المقام الأول إلي إرتفاع الدخل من أنشطة البطاقات الائتمانية، الرسوم من الخدمات التجارية ورسوم الخدمات المصرفية للشركات وللأفراد.

مصروفات التشغيل

شهدت مصروفات التشغيل التي تشمل تكاليف الموظفين والعقارات واستهلاك الأجهزة والمعدات وغيرها من التكاليف الإدارية زيادة بلغت ٤,٠ مليون دينار بحريني (١٤,٧ بالمائة) وتعود هذه الزيادة أساسا إلي الاستثمارات التي قام بها البنك في إطار الخطة الاستراتيجية الرامية إلي بناء القدرات، تطوير الأنشطة الجديدة وتطوير الموارد البشرية للبنك. مع هذا فقد تحسن معدل التكاليف مقابل الدخل بعد تعديل الدخل الناتج من بيع عقارات بنسبة عالية بلغت ٣٨ بالمائة مقارنة بنسبة قدرها ٤١,٤ بالمائة نتيجة للمبادرات الاستراتيجية للبنك والتي بدأت تؤتي ثمارها.

صافي المخصصات

يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي (IAS) ٣٩ فيما يتعلق بتدني قيمة الموجودات المالية. ويتم تحديد مخصصات تدني قيمة قروض وسلفيات البنك والموجودات المحتسبة حسب التكلفة أو التكلفة بعد الإطفاء بعد احتساب القيمة الصافية الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا من هذه الموجودات المالية بعد خصمها بأسعار الفائدة السائدة أصلا. بالنسبة للموجودات التي تظهر بالقيمة العادلة لها يكون التدني هو الفرق فيما بين التكلفة الفعلية والقيمة العادلة. ويستهدف هذا الأسلوب لاحتساب المخصصات مقابل تدني قيمة الموجودات المالية للبنك إلي اعتماد تقديرات أكثر واقعية لمقدار التدني في قيم الموجودات.

كما انخفض صافي المخصصات لهذا العام لمواجهة التدني في القروض والسلفيات للعملاء بشكل حاد إلي ٣,٤ مليون دينار بحريني مقابل ٥,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٦. ومع هذا فقد ارتفع صافي المخصصات لتدني قيمة الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة بحيث بلغ ٢٣,٩ مليون دينار بحريني ويعود السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلي المخصصات غير العادية التي اعتمدت للأوراق المالية التي تأثرت بأزمة القروض العقارية الثانوية في الولايات المتحدة. وبالنظر إلي الأوضاع السلبية التي تشهدها أسواق المال العالمية فقد اعتمد البنك مخصصات محافظة مقابل هذه الموجودات بإتباع افتراضات محافظة في حسابات القيمة العادلة.

استعراض النتائج المالية يتبـــع

مجموع الموجودات ملايين الدنانير

الوضع المالي

شهدت الميزانية العمومية للبنك في نهاية السنة زيادة حادة بحيث بلغت ٢,٠٩٣ مليون دينار بحريني مقابل ١,٦٩٤ مليون دينار بحريني أي بزيادة قدرها ٢٣,٥ بالمائة مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٦. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلي الارتفاع الملحوظ في ودائع وقروض العملاء، الاقتراض لأجل من خلال إصدارات الديون الثانوية والزيادة في رأس المال من خلال إصدار أسهم الحقوق. وبنهاية العام كانت نسبة ١١,٣ بالمائة من الميزانية العمومية قد تم تمويلها عن طريق حقوق المساهمين فيما تم تمويل الباقي من ودائع العملاء والودائع المتوسطة الأجل.

الموجودات

في نهاية العام بلغت قيمة القروض والسلفيات المقدمة إلي العملاء ١,١٢٨ مليون دينار بحريني بزيادة قدرها ٢٠ بالمائة مقارنة بالعام السابق. وقد تحقق النمو في القروض والسلفيات في البحرين في المقام الأول وذلك في فئات الإقراض للشركات والأفراد وكذلك في فرع البنك في الكويت.

تصنف محفظة استثمارات البنك إلي ثلاث فئات رئيسية هي "الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر" و"الاستثمارات المتاحة للبيع" و"الاستثمارات المدرجة بالقيمة المطفأة". تتكون الفئة الأولى وهي "الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر" من الاستثمارات المملوكة لغرض المتاجرة والسندات المهيكلة التي تتكون من أدوات مشتقة. وتتألف الفئتان الأخريان من السندات والأسهم المدرجة والأوراق المالية غير المدرجة التي تم شراؤها أساساً بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل. في نهاية عام ٢٠٠٧ كانت نسبة ٤٢,٦٨٪ من هذه الاستثمارات بشكل سندات وأسهم قابلة للتداول (٣٨,١٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٦).

وشهدت الأوراق المالية الاستثمارية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ارتفاعا طفيفا بنسبة ٢,١٦٪ (٢٠٠٦: سجل انخفاض طفيف بنسبة ٢,٥٩٪) فيما قام البنك بمراجعة سياسته الاستثمارية على ضوء الاضطراب الذي اجتاح أسواق المال العالمية.

يشكل استثمار البنك في الشركة الزميلة والمشروع المشترك حصة قدرها ٢٠,٢٥ بالمائة في أسهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية، وهي شركة مساهمة عامة، واستثمارها في شركة سكنا للحلول الإسكانية الشاملة. وتمثل قيمة هذه الاستثمارات حصة البنك في إجمالي حقوق المساهمين في هاتين الشركتين.

وتعتبر سندات الخزانة والودائع المالية لدى البنوك من أدوات سوق المال المخصصة بالضرورة لإدارة السيولة. وتشمل الموجودات الأخرى أساساً الذمم المدينة من الفوائد المستحقة، الموجودات الثابتة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والمصروفات المدفوعة مقدما.

المطلوبات

تشتمل المطلوبات على الحسابات الجارية، حسابات التوفير والودائع الأخرى وتتضمن هذه بدورها أرصدة الحسابات التي لا تدفع عنها فوائد وتكون مستحقة عند الطلب والودائع الثابتة لأجل المودعة لفترات وبعملات مختلفة وبأسعار فائدة متفاوتة. وبنهاية العام زادت ودائع العملاء إلى مبلغ ١,١١٨ مليون دينار بحريني مقابل ٩٦٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠٠٦، أي بنسبة زيادة قدرها ١٦ بالمائة.

وقد أقفل البنك بنجاح خلال العام إصدار سندات دين ثانوية بقيمة ٢٧٥ مليون دولار أمريكي في إطار برنامجه القائم على إصدار سندات تمويل متوسطة الأجل الأوروبية بقيمة مليار دولار أمريكي، وهو البرنامج الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٦. تتصدر هذه السندات لمدة ١٠ سنوات مع حق خيار الشراء الذي يمكن ممارسته فقط بعد ٥ سنوات وتحمل قسيمة فائدة بسعر ليبور لمدة ثلاثة أشهر بالإضافة إلى ٧٥ نقطة أساس. في نهاية العام حصل البنك أيضا على ودائع متوسطة الأجل بقيمة ١٢٥ مليون دولار أمريكي من البنوك و٥٠٠ مليون دولار أمريكي من سندات الودائع ذات السعر العائم صدرت في عام ٢٠٠٦ ضمن برنامج إصدار سندات التمويل المتوسطة الأجل بقيمة مليار دولار أمريكي.

بالإضافة إلى ذلك قام البنك خلال العام بالحصول على زيادة في رأسمال الأسهم بقيمة ٥٠ مليون دينار بحريني من خلال إصدار للحقوق. وكان الغرض من الحصول على زيادة رأس المال وإصدار سندات الدين تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك من أجل تعزيز أنشطته في المستقبل. تشمل الفوائد المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى الفوائد المتراكمة المستحقة على الودائع التي تحقق فائدة، المصروفات المستحقة والمخصصات.

ملاءة رأس المال

بنهاية عام ٢٠٠٧ ارتفع إجمالي حقوق المساهمين قبل خصم المخصصات لتصل إلى ٢٣٧,٣ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ١٨٧,٧ مليون دينار بحريني في نهاية العام السابق مما عزز الوضع المالي للبنك. وبينما كان هناك نمو كثيف لسلف العملاء وغيرها من الموجودات المعرضة للمخاطر قام البنك بتدعيم قاعدته الرأسمالية من خلال إصدار أسهم جديدة في رأس المال وطرح فئة ٢ من إصدار أسهم الحقوق. نتيجة لذلك ارتفع معدل ملاءة رأسمال البنك بشكل حاد في نهاية عام ٢٠٠٧ بمعدل ٢٣,٣ بالمائة، وهو المعدل الذي يزيد كثيرا عن الحد الأدنى المقرر والبالغ ١٢ بالمائة من مصرف البحرين المركزي.

قروض وسلف للعملاء ملايين الدنانير

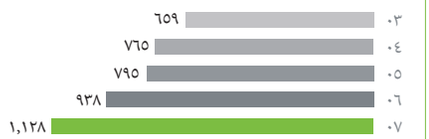

ودائع العملاء ملايين الدنانير

ملخص الميزانية

ملايين الدنانير	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الفرق ملايين الدنانير	النسبة المئوية للتغيير
الموجودات				
نقداً وأرصدة لدى البنوك المركزية	**٢٥٦,٩**	٥٥,٤	٢٠١,٥	٣٦٣,٧٦٪
أذونات خزانة	**٢٥,٢**	٣٩,٨	(١٤,٦)	-٣٦,٥٦٪
الموجودات المالية للقيمة المعادلة من خلال الربح والخسارة	**٤,٥**	٠,٠	٤,٥	–
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**١٦٩,٢**	١٦٤,١	٥,١	٣,١٢٪
قروض وسلف للعملاء	**١,١٢٧,٦**	٩٣٨,١	١٨٩,٥	٢٠,٢٠٪
إستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**٤٥٥,٢**	٤٤٥,٦	٩,٦	٢,١٦٪
إستثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك	**١٣,٦**	٩,٥	٤,١	٤٣,٥١٪
فوائد مستحقات القبض وموجودات أخرى	**٢٠,٣**	٢٢,٤	(٢,١)	-٩,٥٤٪
ممتلكات ومعدات	**١٩,٩**	١٨,٩	١,٠	٥,١٢٪
مجموع الموجودات	**٢,٠٩٢,٥**	١,٦٩٣,٨	٣٩٨,٧	٢٣,٥٤٪
المطلوبات والحقوق				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**٣٥٤,٢**	٢٦٣,٨	٩٠,٥	٣٤,٣١٪
إقتراض بموجب إتفاقيات إعادة الشراء	**١٢,٦**	١٦,٤	(٣,٩)	-٢٣,٤٦٪
إقتراضات لأجل	**٣٣٩,٣**	٢٣٥,٦	١٠٣,٧	٤٤,٠٠٪
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**١,١١٧,٦**	٩٦٣,٩	١٥٣,٧	١٥,٩٥٪
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	**٣١,٥**	٢٦,١	٥,٤	٢٠,٦٥٪
مجموع المطلوبات	**١,٨٥٥,٢**	١,٥٠٥,٨	٣٤٩,٤	٢٣,٢٠٪
حقوق المساهمين العائدة إلى حاملي أسهم الشركة الأم	**٢٣٧,١**	١٨٧,٧	٤٩,٤	٢٦,٣٥٪
حقوق الأقلية	**٠,٢**	٠,٣	(٠,١)	–
مجموع الحقوق	**٢٣٧,٣**	١٨٨,٠	٤٩,٤	٢٦,٢٦٪
مجموع المطلوبات والحقوق	**٢,٠٩٢,٥**	١,٦٩٣,٨	٣٩٨,٧	٢٣,٥٤٪

إدارة المخاطر

إن وجود الإدارة الفعالة ذات الكفالة العالية والسرعة في مواجهة المخاطر التي تواجه أنشطة البنك تعتبر عنصرا حاسما لضمان سلامة عمليات البنك وتحقيق الربحية له. وتشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة منتظمة. ويتمثل الهدف من إدارة المخاطر بصورة أساسية في زيادة عوائد المساهمين وتحقيق الإيرادات على الأسهم بما يتلاءم مع المخاطر التي يتم تحملها. وحتى يتسنى بلوغ هذا الهدف، يحرص البنك على إتباع أفضل الأساليب والممارسات في إدارة المخاطر وأحدث التقنيات المتطورة.

وعلى غرار ما تواجهه مختلف المؤسسات المالية الأخرى، يواجه البنك مخاطر عديدة في عملياته وأنشطته. تشمل هذه المخاطر ما يلي: (١) مخاطر الائتمان، (٢) مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملات ومخاطر أسعار الأسهم)، (٣) مخاطر السيولة و(٤) المخاطر القانونية والتشغيلية، ونتناول فيما يلي هذه المخاطر.

تقع على عاتق مجلس إدارة البنك المسئولية الكاملة عن إدارة المخاطر حيث يتعين على مجلس الإدارة إقرار ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات البنك بصورة دورية. ومن ثم تضع الإدارة التنفيذية الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسات والاستراتيجيات. هذا وتتحمل كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات واللتان تتألفان من أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك المسئولية الكاملة عن إدارة الميزانية العمومية ومحفظة المخاطر للبنك. وتدرس لجنة إدارة المخاطر الأمور الهامة ذات العلاقة بالمخاطر والسياسات والإجراءات الجديدة والتعديلات التي تجرى عليها لاحقا وتقوم بدراسة تنفيذ قراراتها. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة ومراجعة الأمور ذات العلاقة بالميزانية العمومية على المستوى الكلي.

يهتم قسم إدارة المخاطر بتحديد وتعريف خصائص مخاطر الائتمان المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والبلدان والأقاليم والصناعات المختلفة. علاوة على ذلك فإن القسم مسئول عن وضع أو إعداد السياسات والإجراءات وحدود المخاطر بما يكفل حماية البنك من التعرض لهذه المخاطر. كما يضع القسم الأنظمة والإجراءات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

أما قسم إدارة الائتمان فيقوم بدراسة ومعالجة طلبات الائتمان، ويتحقق من مدى الالتزام ببنود السياسات الائتمانية الموضوعة. هذا ويصدر القسم تقاريرا دورية تتناول أمورا مثل التعرض لمخاطر الائتمان، دراسة معدلات وحدود المخاطر ومتابعة الحدود الائتمانية. ويعمل رئيسا كلا من قسم إدارة المخاطر وقسم إدارة الائتمان تحت الإشراف المباشر للمدير العام والرئيس التنفيذي بغية تأمين استقلالية عملية إدارة المخاطر.

في إطار عمليات التدقيق الداخلية المنتظمة يتم تقييم مدى الالتزام بالسياسات والأنظمة والتي يتم تعديلها وتحسينها كلما دعت الضرورة لذلك.

والبنك على أتم الاستعداد لتنفيذ التعليمات الإرشادية المعدلة لكفاية رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي بما يتمشى مع لوائح بازل ٢ التي يبدأ العمل بها من أول يناير ٢٠٠٨.

نورد فيما يلي مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك والكيفية التي يتبعها البنك في إدارتها.

مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال إخفاق المقترضين والمتعاملين مع البنك في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها وفقا للشروط المتفق عليها. ويتمثل هدف إدارة مخاطر الائتمان في تحقيق أفضل العائدات التي تتناسب مع حجم المخاطر عن طريق الاحتفاظ بمخاطر الائتمان ضمن المعايير المقبولة.

ويتبع البنك سياسات وإجراءات محددة سلفا تهدف إلي تحديد وقياس والإشراف ومراقبة مخاطر إدارة الائتمان في كافة مجالات أنشطة البنك على مستوى المحافظ الائتمانية أو الائتمان للأفراد. وتتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للملاءة الائتمانية للمقترض أو الطرف المتعامل بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكله ومصدر السداد. وتخضع مقترحات الائتمان للدراسة والمراجعة من قبل دائرة إدارة الائتمان قبل الحصول على الموافقة عليها من الجهة المختصة. كما تقوم الدائرة بمهام المراجعة بصفتها وحدة عمل مستقلة وتخضع للإشراف المباشر للمدير العام.

من جهة أخرى يقوم البنك بوضع الاستراتيجيات المحددة للأعمال والمخاطر المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد ونشاطات الاستثمار والخزانة وذلك في نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. ويتم بحث أية مخاطر إضافية مصاحبة لتلك الاستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر حيث يتم تطبيق معايير مراقبة المخاطر اللازمة عليها من خلال إجراء التعديلات على السياسات والإجراءات والنشرات. كما يقوم البنك بوضع إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر في كل عام ويقوم بمتابعة تطوراتها.

كما تتم مراقبة نمو الائتمان ومدى جودته وتكوين المحافظ الائتمانية بصورة مستمرة من أجل زيادة العائد بما يتناسب مع المخاطر والتقليل من التأثيرات الناجمة عن التناقص وتراكم الائتمانات الهامشية. بالإضافة إلي ذلك يقوم البنك بمراقبة مخاطر تمركز الائتمانات من خلال وضع حدود قصوى لمخاطر التعامل مع المقترضين من الأفراد أو أطراف التعامل من كل دولة، بنك وقطاع. ويتم اعتماد هذه الحدود بعد إجراء دراسة تفصيلية ومراجعة ومراقبة دورية دقيقة.

تقع مهام المراقبة والمتابعة اليومية للمقترضين من الأفراد أو أطراف التعامل على عاتق وحدات الأعمال المختصة، فيما تؤمن وحدة إدارة الائتمان في البنك، والتي تعتبر جزءا من دائرة إدارة الائتمان، تقديم التسهيلات الائتمانية بعد الحصول على الاعتماد المناسب واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما تقوم هذه الوحدة بمراقبة أي تجاوز للحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة والائتمانات المنتهية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية فورا لمعالجة أي من هذه الأمور.

ويتبع البنك سياسة خاصة لتصنيف مخاطر الموجودات والتي تحدد المعايير المطلوبة لتصنيف الموجودات المعرضة للخطر. ويتم تصنيف كافة الائتمانات وفقا للمعايير المتعارف عليها، وتتم مراجعة جميع علاقات الاقتراض مرة في كل عام على الأقل وبصورة متكررة في حالة الموجودات غير المنتجة والرديئة الأداء. وتقوم دائرة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعة مستقلة لمخاطر الموجودات بصفة دورية وتقدم تقريرها بهذا الخصوص إلي الإدارة العليا ولجنة التدقيق. ويبذل البنك قصارى جهده باستمرار لتحسين أساليب تصنيف مخاطر الائتمان وسياسات وممارسات مخاطر الائتمان لتوضح مخاطر الائتمان الحقيقية وترسخ ثقافة ائتمانية خاصة بالبنك.

وتتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بمخصصات واحتياطيات لخسائر الائتمان ضمن الحدود الكافية. وبالنسبة للقروض والسلفيات التي يتم بحثها من قبل الإدارة بصفة فردية، فإنه يتم وضع مخصصات محددة لها مقابل خسائر الأضرار المحتملة والتي يتم حسابها على أساس قيمة الخصم المقدر للتدفقات النقدية المستقبلية وذلك بمقتضى التوجيهات الإرشادية للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. أما بالنسبة للحسابات الأخرى ذات القيم الصغيرة والخاصة بالحسابات الفردية فإنه يتم اعتماد مخصص محدد لها حسب وضع المحفظة وبالاعتماد على المعايير التي تطبق بصورة مستمرة في الوضع السائد عندئذ.

ويتولى موظفونا الأكفاء ومن ذوي الخبرة والدراية مهام إدارة عمليات استرداد القروض المتعثرة وذلك بالتعاون مع الأقسام المختصة بعمليات استرداد القروض والمعنية بالحسابات الشخصية، حسابات الشركات والأعمال المصرفية الدولية.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بأنها احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية (متطلبات السيولة) نتيجة عدم توازن التدفقات التمويلية وتتطلب إدارة مخاطر السيولة ضمان وفاء البنك بالتزاماته المالية النقدية بالطريقة وفي الوقت الذي تستحق فيه.

ولدى البنك سياسة محددة للسيولة تحدد مهام ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات والخزانة وفقا لتوجيهات إرشادية عريضة فيما يتعلق بالحد الأدنى من الموجودات السائلة التي يتعين على البنك الاحتفاظ بها، ويستخدم البنك أسلوب سلم الاستحقاقات أي الفواصل الزمنية لإدارة السيولة بالبنك، ويتم اعتماد حدود متطلبات التمويل لكل فاصل زمني في سلم الاستحقاق والتدفقات التراكمية للنقد الخارج لكل فاصل زمني، ومعدلات السيولة المختلفة المقرر المحافظة عليها بحيث تتم الموافقة عليها من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات على أساس إستراتيجية السيولة السنوية.

وتقضي سياسة البنك بالاحتفاظ بموجوداته في فئة الموجودات السائلة العالية الجودة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزانة والسندات الحكومية لتأمين توافر الأموال اللازمة للوفاء بالمطلوبات التي تستحق والتسهيلات غير المسحوبة وسحوبات الودائع عندا يحل أجل دفعها. وتتكون نسبة ضخمة من ودائع البنك تقليديا من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي تشكل قاعدة ودائع مستقرة ومصدرا هاما للتمويل على الرغم من كونها قابلة للدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأمد.

تقع مسئولية المراقبة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق مسئول الخزانة بالمركز الرئيسي الذي يقوم بمتابعة مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات عن كثب ويتأكد من الالتزام بالحدود المقررة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وعدم وجود تمركز غير لازم للأموال من أي مصدر وحيد.

كما يقوم البنك بوضع خطط للطوارئ للتعامل مع أية ظروف استثنائية تتعلق بمخاطر السيولة بعد إجراء دراسة شاملة للاحتمالات المختلفة.

مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها عبارة عن تعريض الوضع المالي للبنك لتقلبات غير مواتية في أسعار الفائدة وقد يتعرض البنك لهذه المخاطر نتيجة عدم الموازنة أو وجود إختلالات بين حجم الموجودات والمطلوبات والأدوات غير المدرجة في الميزانية العمومية التي تستحق الأداء أو التي يعاد تسعيرها في فترة معينة ويمكن لمخاطر أسعار الفائدة أن تشكل تهديدا خطيرا لإيرادات البنك وقاعدته الرأسمالية. وبالتالي فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة في مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة البنك وضمان وضعه القوي.

تقوم سياسة البنك على أن تكون الفروقات بين موجوداته ومطلوباته وتوازنها في الحدود المعقولة للمحافظة على دخل ثابت من الفوائد. ويقوم البنك بمراقبة مخاطر أسعار الفائدة على أساس الحدود ما بين الفجوات والآجال الزمنية كما يستخدم البنك التصورات بشأن احتمالات التغير في أسعار الفائدة إن وجدت للتنبؤ بصافي دخل الفوائد للبنك وكذلك القيمة الاقتصادية لأسهم البنك. ويستخدم البنك الأدوات المالية المشتقة مثل عقود مقايضة أسعار الفائدة واتفاقيات الأسعار المتغيرة وعقود السندات المستقبلية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ومع أن الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة تقع على عاتق مسئول الخزانة في البنك فإن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات تقوم بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بصفة دورية.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها خطر مواجهة الخسائر في المراكز المدرجة ضمن الميزانية العمومية للبنك أو غير المدرجة فيها والتي تنشأ عن التغييرات في أسعار السوق للأدوات ذات العلاقة بأسعار الفائدة والأسهم المدرجة في دفاتر المتاجرة ومخاطر النقد الأجنبي والسلع في جميع دوائر البنك.

يطبق البنك سياسات واضحة ومحددة سلفا في مجال عمليات الاستثمار (بما في ذلك الاستثمار عن طريق التداول) وعمليات العملات الأجنبية التي تضع حدودا لهذه الأنشطة. تجرى الاستثمارات بشكل دقيق يقتضي تطبيق معايير صارمة تؤمن أن تكون الاستثمارات قابلة للتسويق وذات سيولة عالية. ولا يقوم البنك بمباشرة أية أنشطة في مجال التعامل في السلع.

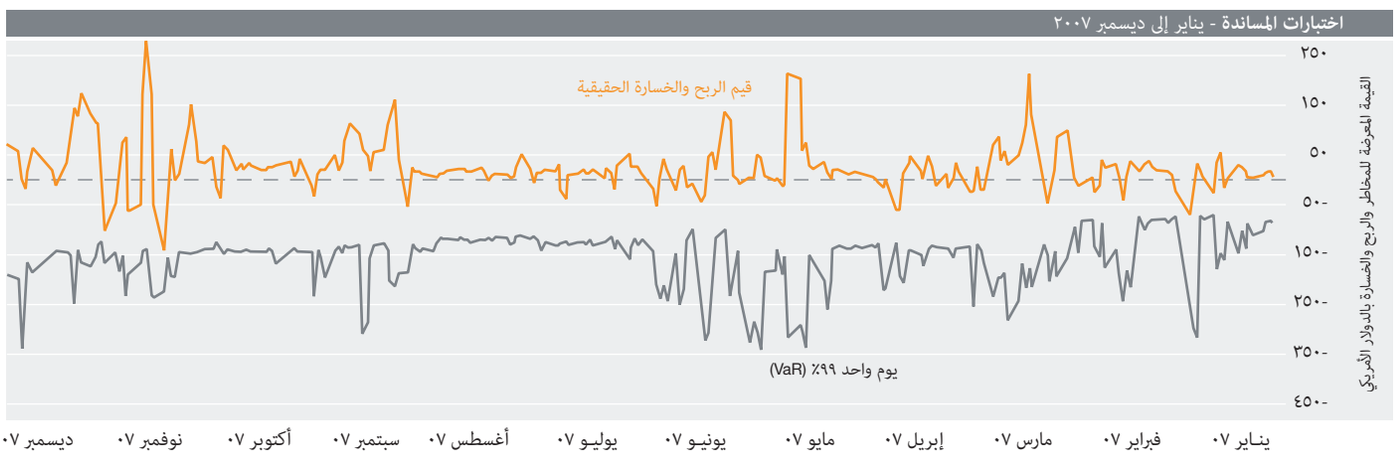

إدارة المخاطر يتبـــع

كما يستخدم البنك نموذجا داخليا يعرف بالقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس المخاطر العامة للسوق والذي يتم إقراره من مصرف البحرين المركزي. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر باستخدام معدل الثقة بنسبة ٩٩ بالمائة لمدة الملكية البالغة ١٠ أيام. وينطوي هذا على إمكانية بنسبة واحد بالمائة لتجاوز الخسارة للقيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة عن طريق هذا النموذج. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ بلغ النموذج الداخلي للقيمة المعرضة للمخاطر على أساس المعايير المذكورة أعلاه ٢٧٧,٣٠٨ دينار بحريني (٦٠٢,٩٤٠ دولار أمريكي).

يوضح الرسم البياني أدناه الأداء في عام ٢٠٠٧، ويوضح هذا الرسم مدة العشرة أيام المقررة لتطبيق نموذج القيمة المعرضة للمخاطر وتحركاتها في كل يوم.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإجراء اختبارات مساندة وفقا لأنظمة كفاية رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي. تشتمل عملية الاختبارات المساندة على مقارنة نموذج القيمة المعرضة لمخاطر مرة واحدة يوميا مقابل متوسط الربح والخسارة اليومية (أي متوسط الربح والخسارة لذلك اليوم واليوم التالي). والغرض من ذلك هو تأمين مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة في حساب القيمة المعرضة لخسائر وأن الرقم الذي يتم التوصل إليه لهذه القيمة يعتبر مؤشرا جيدا على أسوأ معدل للخسائر المحتملة.

وخلال العام حققت عملية الاختبارات المساندة نتائج مرضية تشير إلي أن الافتراضات المستخدمة في احتساب نموذج القيمة المعرضة لخسائر قد كانت مناسبة. كما يقوم البنك بصفة دورية بعمل اختبارات للإجهاد من شأنها تحديد الأحداث أو التصورات التي يمكن أن تؤثر كثيرا على مراكز التداول التي يأخذها البنك. بموجب اشتراطات مصرف البحرين المركزي فإن التحقق من صحة هذا النموذج الداخلي تقوم به دائرة التدقيق الداخلي في البنك وكذلك المدققون الخارجيون.

المخاطر القانونية

تتمثل المخاطر القانونية في عدم إمكان تنفيذ العقود قانونيا أو عدم صياغتها أو توثيقها بشكل صحيح ويتبع البنك سياسة استخدام المستندات الموحدة في معظم عملياته الاقراضية. ويتم إعداد جميع المستندات الموحدة للبنك بالتشاور مع دائرة الشئون القانونية في البنك و/أو مستشار قانوني من خارج البنك فيما تخضع كافة المستندات غير الموحدة لموافقة دائرة الشئون القانونية في البنك أو المستشار القانوني الخارجي.

تؤمن السياسات والإجراءات المتبعة في البنك السماح بتقديم التسهيلات الائتمانية بعد التأكد من استلام كافة المستندات المطلوبة وصحتها.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في التعرض للخسارة الناشئة من عدم كفاءة أو خلل في العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. وقد حدد البنك بشكل واضح إجراءات التشغيل لكل من منتجاته وخدماته. وتوجد لدى البنك آخر وأحدث أنظمة الكمبيوتر التي تتيح له تيسير عملياته بصورة سريعة وبدقة تامة.

ويتم اعتماد كافة أنظمة الكمبيوتر وإجراءات التشغيل من قبل دائرة التدقيق الداخلي التي تعمل بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وتباشر أنشطتها تحت إشراف لجنة التدقيق مباشرة وتتألف من أعضاء من مجلس الإدارة. وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك وتقوم بالإبلاغ عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي بالإجراءات اللازمة لتحسين مخاطر التشغيل ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.
كما توجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الكمبيوتر الرئيسية. ولهذا الغرض يتم عمل نسخ إضافية لجميع فئات البيانات الهامة ويتم تخزينها خارج مقر البنك بهدف تأمين استمرار عمليات البنك في حالة التعرض لأي عطل في الأنظمة دون التعرض لفقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. في إطار هذه الخطة لمواجهة الطوارئ أنشأ البنك مركز مساندة احتياطي يمكن تشغيله في حالة حدوث أي طارئ.

بالإضافة إلي ذلك يوجد لدى البنك وحدة مختصة بتنفيذ خطط الطوارئ لأعمال البنك ويكون الغرض الرئيسي لها هو ضمان قدرة مواجهة البنك على مواصلة العمل في حالة التعرض لعطل أو طارئ أو كارثة شاملة أو جزئية بحيث يظل البنك قادرا على مواصلة تقديم خدماته الضرورية لعملائه وكذلك الحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استرجاع النشاط والجهات الرئيسية التي تأثرت بمثل هذه الطوارئ. وتتولى الوحدة التنسيق مع جميع الوحدات المعنية لتحديث خطط الاستمرارية المعينة واعتمادها بصفة دورية.

وقد قام البنك بتنفيذ نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمتابعة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم المخاطر والمراقبة واسترجاع البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقا لمتطلبات أنظمة بازل ٢ المقررة من مصرف البحرين المركزي.

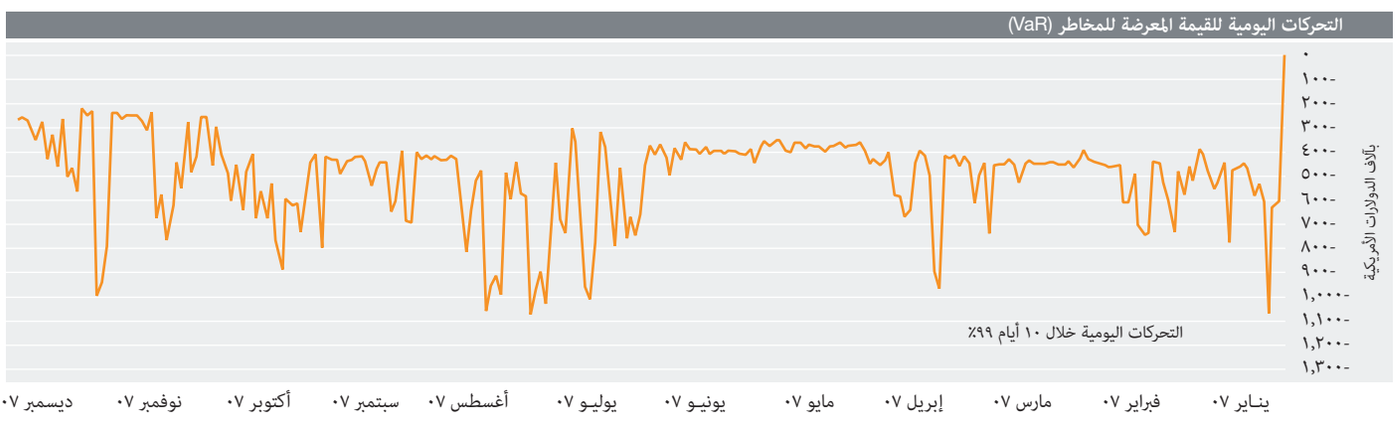

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح

أولاً بيانات المساهمين

أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في سوقي البحرين والكويت للأوراق المالية. وقد أصدر البنك ٧٧٢,٢٠٥,١٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

اجتماع الجمعية العامة

عقدت الجمعية العامة العادية اجتماعها السنوي في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ واجتماعين للجمعية العامة غير العادية في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ و ٢ سبتمبر ٢٠٠٧.

المساهمين

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المواطنون البحرينيون وجنسيات اخرى	-	١٤٨,٦١٨,١٩١	٪١٩,٢٥
البنك التجاري الكويتي	كويتي	١٤٧,٦٣٧,٦٢١	٪١٩,١٢
الهيئة العامة لصندوق التقاعد	بحريني	١٤٥,٦٢٢,٧٨١	٪١٨,٨٦
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	بحريني	١٠٣,٠٨٤,٠٤٤	٪١٣,٣٥
شركة الزمردة الاستثمارية لإدارة الأصول	كويتي	٧١,١٠٨,٣٠٩	٪٩,٢١
بنك الكويت والشرق الأوسط	كويتي	٥٢,١٨٢,٠٩٣	٪٦,٧٦
شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الأصول	كويتي	٣٩,٤٨٠,٧٣٠	٪٥,١١
الهيئة العامة للأستثمار	كويتي	٣١,٠٤١,٧٦٧	٪٤,٠٢
الشركة الدولية الكويتية للأستثمار	كويتي	١٥,٤٦١,٣٣٨	٪٢,٠٠
صندوق الشرق الأوسط للأسواق الناشئة	ايرلندا	١٤,٦٨٩,٢٠٥	٪١,٩٠

جدول توزيع فئات الأسهم مع تحديد عدد المساهمين و نسبهم (بحسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧)

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية
أقل من ١٪	١٥١,٨٩٧,٢١٢	٢٥١٦	٪١٩,٦٧
١٪ الى أقل من ٥٪	٦١,١٩٢,٣١٠	٣	٪٧,٩٢
٥٪ الى أقل من ١٠٪	١٦٢,٧٧١,١٣٢	٣	٪٢١,٠٨
١٠٪ الى أقل من ٢٠٪	٣٩٦,٣٤٤,٤٤٦	٣	٪٥١,٣٣
٢٠٪ الى أقل من ٥٠٪	-	-	-
٥٠٪ فأكثر	-	-	-

ثانياً مجلس الإدارة

أحكام المراقبة

إن للمستوى الرفيع الذي يتمتع به البنك في مجال تقوية أحكام المراقبة أكبر الأثر في وضعه الريادي على المستوى المحلي والأقليمي وفي تعزيز موقعه في المجتمع. و يخضع مجال أحكام المراقبة بالبنك إلى مراجعة مستمرة من أجل تطويره ليكون مطابقا مع المستويات العالمية والأداء الأمثل. وتأتي هذه المهمة التي تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك، متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها نشاطاته.

مهام ومسئوليات مجلس الإدارة

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مراقبة تنفيذ الخطوات الإستراتيجية للمجموعة وعلى سير أعمالها ضمن نطاق العمل المتفق عليه وبمقتضى الأطر القانونية والرقابية ذات العلاقة. ويحرص المجلس على مدى ملائمة الأنظمة المالية والتشغيلية والضوابط الداخلية فضلا عن تطبيق قواعد السلوك وميثاق أخلاقيات المهنة للبنك. وقد فوض المجلس المدير العام الرئيس التنفيذي مسئولية الإدارة العامة للبنك.

ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة على الأقل. ويتألف المجلس في الوقت الحاضر من ١٢ عضوا بما فيهم رئيس المجلس، وجميعهم غير تنفيذيين. وتخضع اجتماعات المجلس لاكتمال النصاب فيها بحضور أغلبية أعضاء مجلس إدارة البنك (بما فيهم الرئيس و/أو نائب الرئيس).

ويستمر كل عضو بمجلس الإدارة في منصبة لمدة ثلاث سنوات. وتخضع إعادة تعيينه لقرار من الجمعية العامة العادية.

مكافآت أعضاء مجلس الادارة

مكافآت وعلاوات ومصاريف أعضاء مجلس الادارة لحضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له لسنة ٢٠٠٧ بلغت ٦٣٩,٤٤٠ دينار بحريني (٤٩٢,٩٧٤ دينار بحريني لسنة ٢٠٠٦).

أعضاء مجلس الإدارة

السيد مراد على مراد
رئيس مجلس الإدارة
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢١ مارس ١٩٩٩ – مستقل وغير تنفيذي
عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)
عضو مجلس الإدارة – الشركة البحرينية الكويتية للتأمين
نائب رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان
نائب رئيس مجلس الإدارة – شركة بنادر للفنادق
عضو مجلس الإدارة – شركة ممتلكات البحرين القابضة
عضو مجلس الإدارة – شركة امنيه للهواتف المتنقلة – المملكة الاردنية الهاشمية
عضو المجلس النوعي للتدريب للقطاع المالي والمصرفي
رئيس مجلس الأمناء – صندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي

السيد جاسم حسن على زينل
نائب رئيس مجلس الادارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤
مستقل وغير تنفيذي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة الزمردة الإستثمارية
رئيس مجلس الإدارة – بنك الخليج الإسلامي للإستثمار
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الرازي القابضة
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – بنك ادكس الاستثماري
عضو مجلس الإدارة – بنك الكويت الدولي
عضو مجلس إالإدارة – الخطوط الجوية الكويتية

السيد يعقوب يوسف الفليج
عضو مجلس الادارة – انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٨ مارس ١٩٩٤ - مستقل وغير تنفيذي
عضو مجلس الادارة – بنك الكويت الوطني - دولة الكويت

السيد محمد صلاح الدين احمد
عضو مجلس الإدارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١ مايو ١٩٩٠ – مستقل وغير تنفيذي
رئيس مجلس الإدارة – مؤسسة محمد صلاح الدين للاستشارات الهندسية
عضو مجلس الادارة – شركة تطوير جزر حوار
عضو مجلس الأوقاف السنية
عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال البحرينية
عضو مجلس ادارة – شركة انترشيلد ذ.م.م

السيد حمد احمد البصيري
عضو مجلس الإدارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١١ يناير ٢٠٠١ – مستقل وغير تنفيذي
مدير أول الاستثمار- الهيئة العامة للاستثمار – دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة – شركة اسمنت الكويت – دولة الكويت
عضو مجلس الادارة – البنك التونسي الكويتي – تونس

السيد عبدالله محمد السميط
عضو مجلس الادارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٢ أبريل ٢٠٠١ – مستقل وغير تنفيذي
نائب رئيس المدراء العامين – البنك الأهلي الكويتي – دولة الكويت
عضو لجنة المصارف الكويتية – دولة الكويت

الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
عضو مجلس الإدارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٤ ديسمبر ٢٠٠٢ – غير تنفيذي
عضو معين يمثل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية
المدير العام – الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة – شركة البحرين للإتصالات السلكية واللاسلكية
رئيس مجلس الإدارة – شركة الأوراق المالية والاستثمار
عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب)
نائب رئيس مجلس الإدارة – الشركة الوطنية للسيارات
نائب رئيس مجلس الإدارة – شركة البحرين العالمية للجولف

السيد عارف صالح خميس
عضو مجلس الإدارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١ أبريل ٢٠٠٣ – غير تنفيذي
عضو معين يمثل الهيئة العامة لصندوق التقاعد
وكيل وزارة مساعد للشئون المالية في وزارة المالية
عضو مجلس الإدارة – شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم
عضو مجلس الإدارة – الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (اسري)
عضو مجلس الإدارة – معهد الإدارة العامة
عضو مجلس الإدارة – مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب
عضو – المجلس الأعلى للمرور
عضو - صندوق الزكاة

السيد عبدالمجيد حاجي الشطي
عضو مجلس الإدارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٤ مارس ٢٠٠٤ – غير تنفيذي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالبنك التجاري الكويتي
رئيس مجلس الإدارة – إتحاد المصارف الكويتية
عضو مجلس الإدارة – الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا

السيد جمال علي الهزيم
عضو مجلس الإدارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ – مستقل وغير تنفيذي
الرئيس التنفيذي – بنك الإستثمار الأول - البحرين
عضو مجلس إدارة مجموعة ناس
عضو مجلس إدارة شركة التعمير الكويتية

السيد علي حسن مشاري البدر
عضو مجلس الإدارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ – مستقل وغير تنفيذي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – شركة استراتيجيا للاستثمار – دولة الكويت

الشيخ خليفة بن دعيج بن خليفة آل خليفة
عضو مجلس الادارة – انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ – مستقل وغير تنفيذي
رئيس ديوان سمو ولي العهد
عضو مجلس ادارة حلبة البحرين الدولية

سكرتير مجلس الأدارة: سعد محمد الحوطي

ملاحظة:
١ جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين
٢ تسعة أعضاء من مجلس الإدارة مستقلين وغير تنفيذيين
٣ تم تصنيف عبارة "عضو مستقل" وفقا لتعليمات مصرف البحرين المركزي في شأن نظام الحوكمة في الشركات.

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح يتبـــع

ميثاق الشرف

أقر مجلس الإدارة ميثاق الشرف لكل من أعضائه، الإدارة التنفيذية وموظفي البنك، بموجب الميثاق يلتزم المخولون بالتوقيع، باتباع أعلى معايير الأصول المهنية وإنتهاج الأصول الإجرائية في إطار الوفاء بمهام أعمالهم، ويوضح الميثاق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات.

متاجرة المطلعين

وضع البنك السياسات والإجراءات التنظيمية فيما يخص المتاجره فى اسهم البنك من قبل المطلعين الذين يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين فى دوائر معينة والعاملين فى أي مؤسسة لها اتصال مباشر بالمعلومات الداخلية واقاربهم حيث تهدف هذه الأجراءات الى الحد من سوء استخدام المعلومات المتوفرة داخل البنك والتأكد بأن جميع المطلعين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والأدارية فى ملكيتهم ومتاجراتهم فى أسهم البنك. ويكون للجنة المطلعين المسئولية الكاملة لمتابعة ومراقبة نشاط تداول المطلعين.

اجتماعات المجلس وسجل الحضور

عقد المجلس عشرة اجتماعات في البحرين حيث كان الحضور لإجتماعات المجلس خلال كل ربع من السنة كالتالي:

٢٠٠٧/٢/٤	٢٠٠٧/٤/٢٢	٢٠٠٧/٧/٢٢	٢٠٠٧/١٠/٢٨
السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد
السيد جاسم حسن على زينل	السيد جاسم حسن على زينل	السيد جاسم حسن على زينل	السيد جاسم حسن على زينل
السيد يعقوب يوسف الفليج	السيد يعقوب يوسف الفليج	السيد يعقوب يوسف الفليج	السيد يعقوب يوسف الفليج
االسيد محمد صلاح الدين	السيد محمد صلاح الدين	السيد حمد أحمد البصيري	السيد محمد صلاح الدين
السيد حمد أحمد البصيري	السيد حمد أحمد البصيري	السيد عبدالله محمد السميط	السيد حمد احمد البصيري
السيد عبدالله محمد السميط	السيد عبدالله محمد السميط	السيد عارف صالح خميس	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	السيد عارف صالح خميس
السيد عارف صالح خميس	السيد عارف صالح خميس	السيد جمال علي الهزيم	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي
السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	السيد علي حسن مشاري البدر	السيد جمال علي الهزيم
السيد جمال علي الهزيم	السيد جمال علي الهزيم		السيد علي حسن مشاري البدر
السيد علي حسن مشاري البدر	السيد علي حسن مشاري البدر		الشيخ خليفه بن دعيج آل خليفة

ملكية أعضاء مجلس الادارة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم (بحسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧).

أعضاء مجلس الإدارة	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر٢٠٠٧	٣١ ديسمبر٢٠٠٦
السيد مراد علي مراد	عادية	٦٠٩,٦٧٧	٢٦٧,٧٥٠
السيد جاسم حسن على زينل	عادية	١٣٥,٨٤٩	١١٢,٥٠٠
السيد يعقوب يوسف الفليج	عادية	١٠٠,٠٠٠	لا يوجد
السيد محمد صلاح الدين	عادية	٤٠٧,٦٧٧	٣١٥,٣٦١
السيد حمد أحمد البصيري	عادية	١٢٠,٧٥٥	١٠٠,٠٠٠
السيد عبدالله محمد السميط	عادية	١٤٥,٣٩٢	١١٢,٥٠٠
الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة / الهيئة العامة لصندوق التقاعد	عادية	١٢٠,٧٥٥	١٠٠,٠٠٠
السيد عارف صالح خميس / الهيئة العامة لصندوق التقاعد (**)	عادية	١٠٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	عادية	١٢٠,٧٥٥	١٠٠,٠٠٠
السيد جمال علي الهزيم	عادية	١٤٥,٣٩٢	١١٢,٥٠٠
السيد علي حسن مشاري البدر	عادية	١٣٥,٨٤٩	١١٢,٥٠٠

(**) أسهم العضوية الخاصة بالسيد عارف صالح خميس من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة لصندوق التقاعد.

أقارب أعضاء مجلس الإدارة

شركة الجنبية ذ.م. م.، عدد الأسهم المملوكة ٢١,٧٦٨ سهم.

عقود تتبع أعضاء مجلس الادارة

مكتب محمد صلاح الدين للاستشارات الهندسية: عقد تقديم استشارات فنية لمشروع انشاء شبكة المجمعات المالية. بلغ اجمالي المبالغ المدفوعة ٨١,٨١٠ دينار بحريني (حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧).

لجان مجلس الإدارة

اللجنة	الأعضاء	نبذة عن المهام و المسئوليات
اللجنة التنفيذية	**أعضاء اللجنة** السيد يعقوب يوسف الفليج – رئيس اللجنة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة – نائب رئيس اللجنة السيد جاسم حسن على زينل السيد عارف صالح خميس السيد حمد أحمد البصيري السيد محمد صلاح الدين	• ستة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنويا عشرة اجتماعات (تم فعليا عقد اثني عشر اجتماعا فى سنة ٢٠٠٧). • الصلاحية: المراجعة والموافقة وتوجيه الإدارة التنفيذية إلى المواضيع المرفوعة إلى مجلس الإدارة لإتخاذ القرار.
لجنة التدقيق	**أعضاء اللجنة** السيد مراد علي مراد – رئيس اللجنة السيد عبدالله محمد السميط السيد عبدالمجيد حاجي الشطي السيد جمال علي الهزيم الشيخ خليفة بن دعيج بن خليفة آل خليفة	• خمسة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنويا أربعة اجتماعات (تم فعليا عقد أربعة اجتماعات فى سنة ٢٠٠٧). • تراجع اللجنة برنامج وتقارير التدقيق الداخلي وتتحقق بمدى استجابة الإدارة لها. وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين. وتحافظ على فاعلية منهجية التدقيق الداخلي وعلى الأخص عند مراجعة تقارير المدققين الخارجيين.
لجنة المطلعين	**أعضاء اللجنة** السيد مراد علي مراد – رئيس اللجنة السيد عبدالله محمد السميط السيد عبدالمجيد حاجي الشطي السيد جمال علي الهزيم الشيخ خليفة بن دعيج بن خليفة آل خليفة	• خمسة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنويا أربعة اجتماعات (تم فعليا عقد أربعة اجتماعات فى سنة ٢٠٠٧). • تم تأسيس هذة اللجنة بناء على متطلبات واشتراطات الجهة الرقابية، فتراقب اللجنة نشاط تداول المطلعين بما يتطلب الوقاية من أي سوء استخدام للمعلومات لدى المطلعين والتأكد في ذلك بما يطابق تعليمات الجهات الرقابية بشأن المطلعين.
لجنة المزايا والتعويضات	**أعضاء اللجنة** السيد مراد علي مراد – رئيس اللجنة السيد جاسم حسن على زينل السيد حمد أحمد البصيري السيد عارف صالح خميس	• أربعة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنويا اجتماعان (تم فعليا عقد سبعة اجتماعات فى سنة ٢٠٠٧). • تكوين سياسة شاملة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يخص التعويضات والمزايا.

يحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة من وقت لآخر بحسب الضرورة.

ثالثاً الإدارة التنفيذية

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد عبدالكريم أحمد بوجيري
القائم بأعمال المدير العام – الخدمات المصرفية للشركات (من ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧).
المؤهلات العلمية: بكالريوس علوم اقتصادية – جامعة حلب، سوريا (١٩٧٦).
الخبرة المهنية: ٣٠ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢.

الدكتور فريد أحمد الملا
المدير العام الرئيس التنفيذي (حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧).
المؤهلات العلمية: دكتوراة في العلاقات الدولية – جامعة سسكس، المملكة المتحدة (١٩٨٢).
الخبرة المهنية: ٢٥ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨.

السيد رياض يوسف ساتر
نائب المدير العام – الخدمات المشتركة
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة جلمورجن، المملكة المتحدة (٢٠٠١)
الخبرة المهنية: ٣٠ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠.

السيد محمود عبدالعزيز
مساعد المدير العام – العمليات
المؤهلات العلمية: دبلوم إدارة تنفيذية - جامعة البحرين، مملكة البحرين، برنامج الخليج في الإدارة التنفيذية – جامعة فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرة المهنية: ٣٦ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٦.

السيد عدنان عبدالوهاب العريض
مدير أول – إدارة الإئتمان
المؤهلات العلمية: بكالريوس تجارة – جامعة بيروت العربية، لبنان (١٩٨٤).
الخبرة المهنية: ٢٦ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٣.

السيد عبدالحسين البستاني
مساعد المدير العام – الموارد البشرية والشئون الإدارية
المؤهلات العلمية: دبلوما وطنية عليا (هندسة مدنية) – جامعة ترنت، المملكة المتحدة (١٩٧٨).
الخبرة المهنية: ٢٠ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٨.

خليل إسماعيل المير
مساعد المدير العام – الخدمات المصرفية للشركات
المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال – جامعة البحرين (١٩٨٥).
الخبرة المهنية: ٢٢ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٩.

السيد أميت كومار
مدير أول – إدارة المخاطر
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – المعهد الهندي للإدارة، الهند (١٩٨٣).
الخبرة المهنية: ٢٤ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٤.

اشيش سركار
مساعد المدير العام – الخدمات المصرفية الدولية
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – المعهد الهندي للإدارة، الهند (١٩٩٠).
الخبرة المهنية: ١٧ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٧.

السيد فينيت كوهلي
مساعد المدير العام – إدارة الرقابة المالية والتخطيط
المؤهلات العلمية: بكالريوس تجارة – جامعة دلهي، الهند. محاسب قانوني – معهد المحاسبين القانونيين، الهند.
الخبرة المهنية: ٢٦ سنة. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢.

السيد عبدالله عبدالرحمن حسين
مساعد المدير العام – تقنية المعلومات
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة البحرين، مملكة البحرين (١٩٩٤).
الخبرة المهنية: ٢٠ سنة في مجال تقنية المعلومات. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢.

السيد آيان مكاي
مساعد المدير العام – الخزينة والاستثمار
المؤهلات العلمية: دكتوراه في الاقتصاد – جامعة مانشستر، المملكة المتحدة (١٩٧٤).
الخبرة المهنية: ٣٤ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٦.

السيد رودجر دان
مساعد المدير العام – الخدمات المصرفية للأفراد
المؤهلات العلمية: ماجستير في الاقتصاد (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦).
الخبرة المهنية: ٢٤ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٧.

السيد هوجو بيريز
مساعد المدير العام – خدمات المعاملات المصرفية
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩١).
الخبرة المهنية: ١٦ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٧.

ملكية أعضاء الادارة التنفيذية

عدد الأسهم المملوكة للإدارة التنفيذية (بحسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧).

الإدارة التنفيذية	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
السيد فريد احمد الملا	عادية	-	-
السيد عبدالكريم احمد بوجيري	عادية	-	-
السيد رياض يوسف ساتر	عادية	-	-
السيد عبدالحسين البستاني	عادية	-	-
السيد عبدالله عبدالرحمن حسين	عادية	-	-
السيد آيان مكاي	عادية	-	-
السيد فينيت كوهلي	عادية	-	-
السيد روجر دان	عادية	-	-
السيد محمود عبدالعزيز	عادية	٧,٢٣٤	٥,٩٠٦
السيد أشيس سركار	عادية	-	-
السيد خليل اسماعيل المير	عادية	-	-
السيد هوجو بيريز	عادية	-	-
السيد عدنان عبدالوهاب العريض	عادية	-	-
السيد أميت كومار	عادية	-	-

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية إجتماعاتها بصفة شهرية برئاسة المدير العام الرئيس التنفيذي فيما عدا لجنة شؤون الموظفين التي تعقد إجتماعاتها مرة واحدة كل شهرين، ويتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل المدير العام الرئيس التنفيذي كل حسب إختصاصه ومهام مسئولياته في البنك.

اللجنـة	مهام ومسئوليات اللجنة
لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر العامة.
لجنة إدارة شئون الموظفين	وضع السياسات واللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية لإدارة الكادر الوظيفي.
لجنة المخصصات	دراسة محافظ القروض والسلفيات الائتمانية ووضع السياسات والإجراءات المناسبة.
لجنة إدارة المخاطر	التعرف إلى ودراسة وتحجيم ومتابعة الأمور المتعلقة بالمخاطر للسيطرة عليها ووضع السياسات اللازمة لتطبيقها.
لجنة مراقبة ومتابعة الإستراتيجية	المتابعة الدورية لسير وتنفيذ المبادرات الإستراتيجية.

رابعـاً معلومات إضافية

الهيكـل التنظيمي

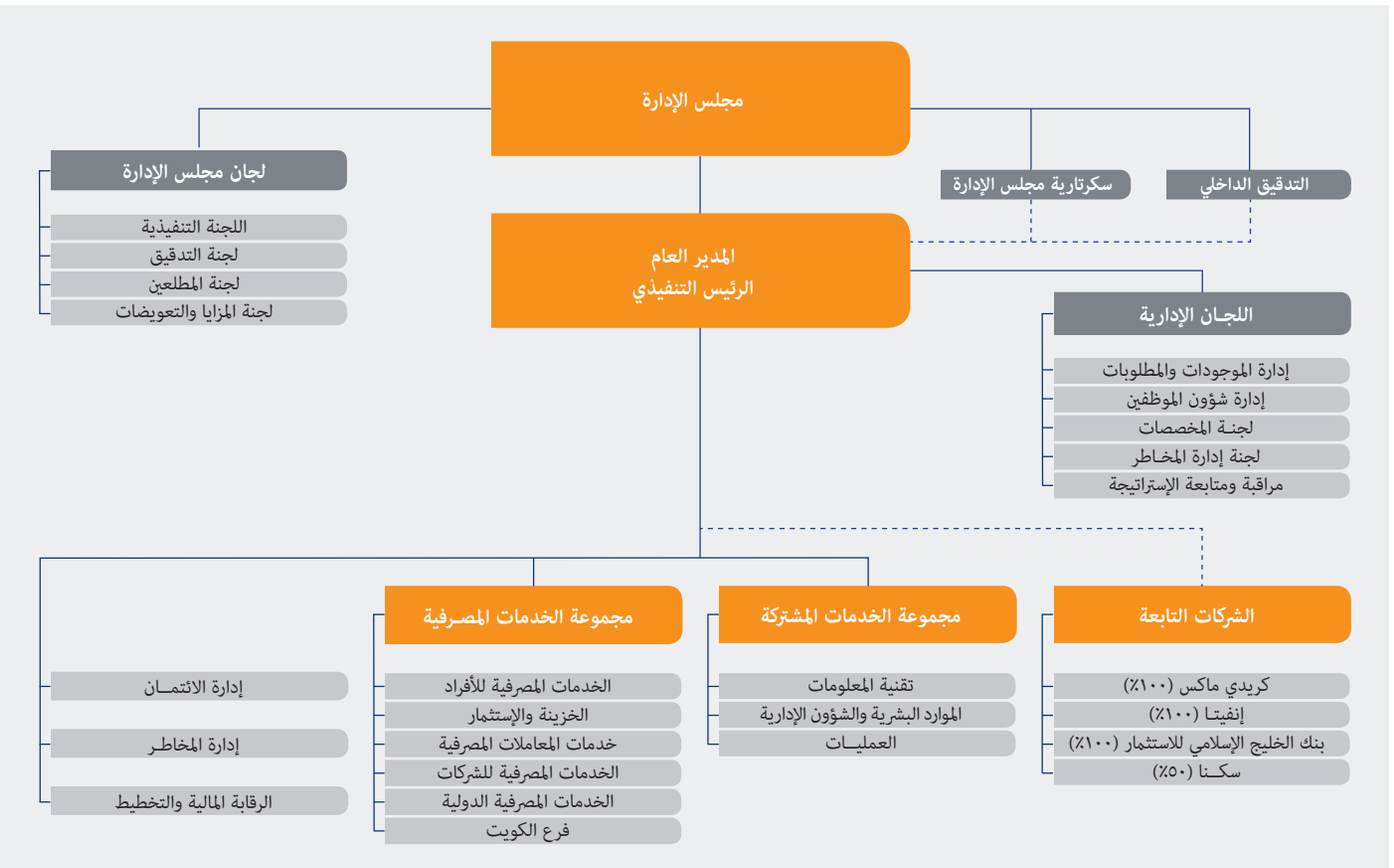

تعديل الهيكل التنظيمي مقارنة بعام ٢٠٠٦:

- أنشأت شعبة المعاملات المصرفية تحت قسم «المجموعة المصرفية».
- دائرة الخدمات المصرفية الالكترونية تم دمجها مع الخدمات المصرفية للأفراد.
- أصبح فرع البنك في الكويت خاضعا لإشراف رئيس مجموعة الأعمال المصرفية.
- تمت إعادة تنظيم شعبتا الخدمات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية للشركات.
- فروع البنك في الهند والمكتب التمثيلي للبنك في دبي أصبحا خاضعان لإشراف رئيس الخدمات المصرفية الدولية.

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح يتبـــع

الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

يشكل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية أهمية كبرى. ولذا فقد عين البنك وحدة خاصة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. وتعتبر قضية غسيل الأموال أحد أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الالتزام بجانب أحكام مراقبة الشركات ومعايير الافصاح عن المعلومات واتباع أفضل الممارسات واجتناب تضارب المصالح. ووضع البنك دليل للتعرف على عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب من خلال ممارسات العملاء. كما يقيم البنك لموظفيه برامج توعية دورية بهذا الشأن وتعيين ضابط مسئول للابلاغ عن حالات غسيل الأموال التي يتم كشفها. وبالاضافة الى ذلك فقد قام البنك باتخاذ عدة مبادرات اضافية من أجل تطبيق الأحكام والتوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي في مجال مكافحة غسيل الأموال.

وتخضع المعايير والاجراءات التي يتبعها البنك في هذا الصدد الى تدقيق سنوي من قبل مدققي حسابات محايدين. وقد تم تعيين مسئولين في كل من فروع البنك في دولة الكويت وجمهورية الهند وفي شركته التابعة (كريدي ماكس) للتأكد من الالتزام بالأحكام والتوجيهات الصادرة من الجهات الرسمية المحلية بالإضافة الى تغطية الحد الأدنى من الإلتزام بالأحكام والتوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وانطلاقا من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسيل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن غسيل الأموال، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) – وهي منظمة عالمية لمكافحة غسيل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك لدى تقييم الخدمة (Customer Due Diligence for Banks) ومع المعايير الدولية للممارسات المثلى.

نظام خيار الأسهم للموظفين

يوفر البنك للموظفين والاداريين نظام خيار الأسهم والذي يتم بموجبه سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك لكل موظف بقيمة تحدد حسب سعر إقفال السهم في السوق في اليوم الرابع عشر من تاريخ إجتماع الجمعية العمومية للبنك. يجوز للموظف الإحتفاظ بالأسهم المخصصة لفترة خمس سنوات من تاريخ التخصيص بحيث يكون له حرية التصرف إما بإستملاك تلك الأسهم عن طريق الشراء حسب سعر التخصيص أو البيع حسب السعر السائد في السوق وذلك بعد مرور فترة سنتين من تاريخ التخصيص.

يُعد هذا النظام جزء من برامج الحوافز والمكافآت التي يوفرها البنك للابقاء على كبار موظفيه وتشجيعهم للإرتقاء بالربحية ومن ثم زيادة القيمة السوقية للسهم.

استراتيجية الاتصال

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة وذلك عبر قنوات إتصال متعددة حرصاً على إتباع سياسة الشفافية والقوانين التنظيمية، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك إجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لإستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين. كما يتم الاعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات عبر الصحف المحلية أو من خلال موقع البنك الإلكتروني: www.bbkonline.com حيث تنشر جميع التقارير السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، كما أوجد البنك موقع إلكتروني داخل البنك للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية.

استثمارات البنك الأخرى

الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	النسبة	عدد الأسهم	
					السابقة	الحالية
إستثمارات البنك في شركات أخرى مسجلة في سوق البحرين المالي (٥٪) وما فوق						
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	البحرين	شركة مساهمة بحرينية	يوليو ٢٠٠٦	٦,٨٢٪	٤,١٣٨,٤٧٦	٤,١٣٨,٤٧٦
شركة الأوراق المالية والإستثمار (سيكو)	البحرين	شركة مساهمة بحرينية	مـايو ٢٠٠٦	٩,٨٩٪	١٣,٧٥٠,٠٠٠	١٣,٧٥٠,٠٠٠
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	البحرين	شركة مساهمة بحرينية	١٩٩٤	٢٠,٢٥٪	٢٢,٢٧٥,٠٠٠	٢٢,٢٧٥,٠٠٠

المكاتب والفروع الدولية والشركات الفرعية

المقر الرئيسي
٤٣ شارع الحكومة
ص ب ٥٩٧ - المنامة - مملكة البحرين
هاتف: ٨٨ ٣٣ ٢٢ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٢٢ ٩٨ ٢٢ ١٧ ٩٧٣+
البرق: BAHKUBANK. تلكس: ٨٩١٩. سوفت: BBKUBHBM
www.bbkonline.com

فرع دولة الكويت
شارع أحمد الجابر
ص ب ٢٤٣٩٦
١٣١٠٤ الصفاة، دولة الكويت
هاتف: ٧١٤٠ ٢٤١ ٩٦٥+
فاكس: ٠٩٣٧ ٢٤٤ ٩٦٥+

فرع مدينة مومباي
ص ب ١١٦٩٦جولي ميكرز شامبرز، ٢٢٥ ناريمان بوينت
مومباي ٤٠٠٠٢١، جمهورية الهند
هاتف: ٣٦٩٨ ٢٨٢ ٩١٢٢+
فاكس: ١٤١٦ ٢٨٤ / ٤٤٥٨ ٢٠٤ ٩١٢٢+

فرع مدينة حيدراباد
٥٥٠-٣-٦ ال بي باهاون، سماجي جودا، حيدراباد ٥٠٠٤٨٢
هاتف: ٨٢١٩ ٣٣٩ ٩١٤٠+
فاكس: ٥٩٧٧ ٣٣٧ ٩١٤٠+

المكتب التمثيلي، إمارة دبي
برج الخور - مكتب رقم A ١٨
ص ب ٣١١١٥، إمارة دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧١٥٦ ٢٢٣/ ٠٥٧٠ ٢٢١ ٠٥٦٠ ٢٢١ ٩٧١٤+
فاكس:٠٢٦٠ ٢٢١ ٩٧١٤+

الشركات التابعة

كريدي مكس – مملكة البحرين
بناية الهداية (١)، ٤٩ شارع الحكومة
ص.ب ٥٣٥٠ - المنـامة، مملكة البحرين
هاتف: ٢٠٧ ٢٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ١٩٣ ٢١٤ ١٧ ٩٧٣+
www.credimax.com.bh

انفيتـا - مملكة البحرين
مكتب ١٠٧، بناية رقم ١٢٨
طريق ٣٨٣، قطعة ٣١٦، المنامة سنتر
ص.ب ٥٩٧، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: ٦٠٠٠ ٥٠ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٩٢٣١ ٩١ ١٧ ٩٧٣+
www.invita.com.bh

بنك الخليج الإسلامي للإستثمار
الطابق ٣٨
ويست تاور
مرفأ البحرين المالي
المنـامة
مملكة البحرين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

قد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك") والشركات التابعة له (المشار إليهما معاً "بالمجموعة") والتي تشمل الميزانية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، والقوائم الموحدة للدخل والتغيرات في الحقوق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هو من مسئولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسئولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات المبادئ الأخلاقية المعنية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المدقق في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للبنك. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الـرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أمور تنظيمية أخرى

كما نؤكد إن البنك، في رأينا، يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد، وأن البنك قد التزم بأحكام ترخيصه المصرفي.

Ernst & Young

٣ فبراير ٢٠٠٨
المنامة، مملكة البحرين